أركـان للدراسات والأبحاث والنشر
Arkan for Studies Research and Publishing

حروب الشرق الأوسط وشركات الأسلحة الغربية

إعداد
جعفر طلحة شكر

ترجمة
إسراء محمد

مراجعة الترجمة
د. أسماء مكاوي

تمهيد:

قبل نهاية الربع الأول من القرن العشرين ومع انهيار الدولة العثمانية، خضعت الأراضي المسماة بمنطقة الشرق الأوسط للاستعمار من قبل قوات الاحتلال. وعلى الرغم من أنه بعد عام ١٩٢٠ بدأ عصر الاحتلال والفوضى بالنسبة لشعوب الشرق الأوسط، فإنَّ دول المنطقة استطاعت أن تحصل على استقلالها أثناء الحرب العالمية الثانية وعقبها. بيد أن الحصار الأيديولوجي الصارم الذي طال العالم بأسره بما فيه الشرق الأوسط وفترة الحرب الباردة (١٩٤٧ : ١٩٩١) حالَ دون تحقيق الاستقلال الكامل وتكوين بيئة آمنة. وفي هذا الوقت كانت الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للدول الأوروبية تتقدم بسرعة كبيرة، في حين اضطرت دول الشرق الأوسط إلى إنفاق قسم كبير من مواردها الاقتصادية على التسلح، بسبب النزاعات الداخلية والحروب العربية الإسرائيلية.

إنّ الأسلحة التقليدية التي بطشت بأوروبا في النصف الأول من القرن العشرين تم تسويقها هذه المرة إلى الشرق الأوسط في ظل النظام العالمي الجديد الذي بدأ تأسيسه مع ظهور الأسلحة النووية عام ١٩٤٥، حيث استُخدمت طوال النزاع الجغرافي السياسي (الجيوسياسي) الذي شهدته المنطقة. تلك المنطقة التي شهدت احتلالًا وحروبًا داخلية لا تحصى، إضافة إلى حروب ١٩٤٨، و١٩٦٧، و١٩٧٣ – المعروفة بالحروب العربية الإسرائيلية – فأصبحت أكبر عميل لمُنتجي الأسلحة.

وشهدت منطقة الشرق الأوسط احتلالًا كبيرًا وحربًا جديدة في أوائل التسعينيات التي انتهت فيها الحرب الباردة. وقد خلّف احتلال العراق للكويت، ومن بعده هجوم التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة على العراق فجوةً سياسية كبيرة ما تزال عواقبها قائمة حتى اليوم. ولم يقتصر هذا الانهيار على التسبب في بدء فترة الخصومة الجديدة بين الدول العربية فقط، ولكنه كان بمثابة إشعال لفتيل عملية فوضى جديدة ظهرت فيها العديد من الجماعات المتطرفة. وكأن الضغط والتوتر الذي تسبب به الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة لم يكن كافيًا، حتى تأتي سياسة الحصار التي تتبعها الدول الغربية تجاه العراق وإيران، فتجعل هذا التوتر قائمًا بصفة مستمرة. فكانت المرحلة التالية من هذا التوتر هي التغييرات الحدودية الجديدة المرغوب حدوثها في المنطقة، ومن ثم شرعت كل الدول في التسلح باسم حماية حدودها.

وسرعان ما أصبحت اللغة الدبلوماسية بين دول الشرق الأوسط أكثر حدة؛ فمع بداية الألفية الثانية بدأت تسطو الأسلحة المتراكمة في المنطقة، ويزدهر استخدامها بسبب اللغة العرقية والطائفية. وأصبحت منطقة الشرق الأوسط واحدة من الأسواق التي لا غنى عنها في صناعة الأسلحة العالمية؛ إذ إنها لم تكن منطقة تتنافس فيها الجهات الفاعلة الكبرى فقط، بل استحالت إلى ساحة للعمليات، بسبب موقعها الاستراتيجي

* هذه الدارسة صادرة عن مركز البحوث والدارسات الإنسانية İNSAMER، ومنشورة بموقعه الإلكتروني بتاريخ: ١٤ يونيه ٢٠١٩، بعنوان: «Ortadoğu Savaşları ve Batılı Silah Şirketleri»، على الرابط: https://bit.ly/371srdh

الفعال حيث تقع في قارة أوروبا وآسيا وإفريقيا، وتمر بها طرق التجارة العالمية، إضافة لما تمتلكه من موارد غنية تحت الأرض.

تسبب احتلال الشرق الأوسط الذي بدأ بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي عشر في مأساة إنسانية كبيرة؛ حيث تمَّ إغراق هذه المنطقة الواسعة قبل نهاية ربع القرن بالدم والدموع. ولكن كان هذا الوضع بمثابة سوق خصبة لشركات السلاح العالمية. فبعد احتلال أفغانستان والعراق تغيرت الحدود السياسية والإنسانية للمنطقة، واتَّسعت أكثر مناطق النزاع بسبب الغموض الذي جلبه الربيع العربي.

تؤدي الحروب الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط المرتبطة بمصالح شركات الطاقة العالمية إلى زعزعة استقرار الدول وزيادة الجهات المسلحة غير الحكومية. ومن اللافت للنظر أنَّ شركات السلاح العالمية تلعب دورًا رئيسًا في هذا الشأن. بعبارة أخرى؛ تخلق الحروب التي تُقام باسم مصالح شركات الطاقة أسواقًا جديدة عن طريق فتح المجال لشركات السلاح. وهكذا أصبحت خريطة الشرق الأوسط الغنية بالبترول أكبر سوق أسلحة جذاب في العالم؛ إذ إن الطائرات التي تحلق اليوم في سماء سوريا واليمن وليبيا، والأسلحة المستخدمة في النزاعات على أراضي دول المنطقة، بما في ذلك العراق في السنوات الأخيرة – قد تم إنتاجها من قِبل الشركات التابعة للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي ينادي بحفظ السلام العالمي.

إن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن اليوم (الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والصين) ليسوا أكبر مصنعي أسلحة في العالم وحسب؛ بل يمتلكون في الوقت نفسه أسلحة نووية وصواريخ بالستية؛ فتبيع هذه الدول الأسلحة التقليدية للدول الأخرى على الرغم من أنَّها تمتلك أسلحة نووية وأنظمة صاروخية بعيدة المدى وهي أسلحة دمار شامل. تحتل الأسلحة التقليدية المكونة من الطائرات العسكرية والمروحيات والسفن الحربية والمركبات المدرعة والبنادق وأنواع القنابل المختلفة – مكانة كبيرة في سوق التجارة العالمية والعلاقات بين الدول. فالبلدان المتقدمة في صناعة الأسلحة تحصل على مكاسب مادية من خلال بيعها، وكذلك تمتلك تأثيرًا ونفوذًا دبلوماسيًّا في السياسات الخارجية. وبالتالي فإنَّ البلدان المستوردة في الشرق الأوسط التي تحتاج إلى هذه الأسلحة من أجل مصالحها الوطنية واضطراباتها الأمنية، تقوم علاقتها الدبلوماسية مع هذه البلاد تحت ظل الأسلحة التقليدية.

إنَّ استمرار الحروب في الدول العربية مرتبط ارتباطًا مباشرًا بمبيعات الأسلحة، ولا سيما القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذه البلاد[1]. ولهذا السبب يمكن التنبؤ بمستقبل الحرب في المنطقة من خلال النظر إلى الأسلحة التي تواصل شركات سلاح الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بيعها لدول الشرق الأوسط.

1 Mazzetti & Cooper, Helene., "Sale of U.S.Arms Fuels the Wars of Arab States", *New York Times*. 18 Nisan 2015.

بمعنى آخر؛ فإنَّ الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي تقر قوانين بشأن السلام والحرب في العالم هي الدول نفسها التي تحقق أكبر استفادة من الحروب المحتملة، وبناء عليه سيعرض هذا التقرير بإيجاز البيانات التي تم الحصول عليها من خلال تحليل المنافسة في بيع السلاح في الشرق الأوسط بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وروسيا ودراسة الربح الذي تحصل عليه الشركات.

استيراد دول الشرق الأوسط للسلاح:

قبل عام ١٩٤٥ كان إنتاج الأسلحة وشراؤها في مستوى منخفض دائمًا في دول الشرق الأوسط التي ظلت تحت احتلال الدول الغربية لفترة طويلة. وبدأت هذه الدول في شراء أسلحة من الخارج بكميات كبيرة بعد عام ١٩٥٠، بسبب حاجة الجيوش المنشأة حديثًا للأسلحة. وبداية من هذه الفترة وحتى عام ١٩٧٠، كانت صناعة الأسلحة في دول المنطقة تتألف من عدة مصانع للبنادق والقنابل. وظلت دول الشرق الأوسط لفترة طويلة معتمدة على الأسلحة القادمة من ائتلاف الاتحاد السوفيتي أو من الكتلة الأمريكية.

ضاعفت الحربان الكبيرتان في تلك الفترة – الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣، والحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ – من واردات الأسلحة لأربعة أضعاف[٢]. وبحلول عام ١٩٨٠ بلغ إجمالي مشتريات الأسلحة لدول الشرق الأوسط حوالي أربعة مليارات دولار[٣]. وكانت الحرب بين إيران والعراق والمخاطر التي تشكلها هذه الحرب هي العامل الأكثر تأثيرًا في هذه الزيادة.

وقد زاد هذا الاتجاه للتسلح أكثر بعد عام ١٩٩٠، لا سيما وأن احتلال العراق للكويت تحت حكم صدام حسين جعل هناك سباقَ تسلح كبير يبدأ في المنطقة، خاصة في دول الخليج العربي. فأنفقت المملكة العربية السعودية، والإمارات العربيةً المتحدة فقط في عام ١٩٩٧ – وفقًا للأرقام الرسمية – أكثر من ثلاثين مليار دولار على واردات الأسلحة[٤].

لقد كانت فترة الفوضى المعروفة بالربيع العربي[٥] واحدة من أهم نقاط التحول في زيادة مشتريات السلاح لدول الشرق الأوسط؛ لأن شراء الأسلحة في المنطقة كان يتم بديناميكا مختلفة حتى عام ٢٠١١. واعتبارًا من هذا التاريخ أصبحت مسألة حياة أو موت، مما دفع الأنظمة إلى الدخول في سباق التسلح.

2 Paul, James, Stork, Joe., "Arms Sales and the Militarization of the Middle East", *Middle East Report.* 112, February 1983.

3 Stork, Joe., "Arms Industries of the Middle East", *Middle East Report.* 144, January/February 1987.

4 Jarzabek, Jarosław., "G.C.C. Military Spending in Era of Low Oil Prices", https://bit.ly/2YW7HwN, 18 April 2019.

٥ استخدام المؤلف لتوصيف "فوضى الربيع العربي" فيه إشارة إلى أطروحات "نظرية المؤامرة"، أو أنها لم تكن فعلًا تحركًا شعبيًّا لأجل مطالب عادلة. في حين أن الثورة المصرية – على سبيل المثال – وكذلك بداية التحركات الأخرى في سوريا وليبيا كانت سلمية ومن أجل مطالب عادلة، بيد أن ثمة قوى داخلية وخارجية قد حولتها إلى فوضى أو حرب، ولا تعد هذه أخطاء الربيع العربي نفسه (المراجع).

وكانت دول آسيا والدول المطلة على المحيط الهادئ أكبر مشترٍ للأسلحة في العالم بين عامي ٢٠١٢ : ٢٠١٦ بنسبة ٤٣٪، في حين بلغت حصة دول الشرق الأوسط التي بدأت حروبًا داخلية جديدة ٢٩٪. ولكن بداية من عام ٢٠١٤ – ومع انتشار ثورات الربيع العربي – سِيقَت معظم بلاد المنطقة لحروب أهلية. وفي هذه الفترة تجاوزت حصة المنطقة ٣٠٪ من السوق العالمية بزيادة دول الشرق الأوسط وارداتها للأسلحة بنسبة ٨٦٪. وجاء في المرتبة الأولى في مقدمة الدول الموردة للأسلحة إلى دول الشرق الأوسط الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٥٣٪، وإنجلترا بنسبة ٨,٩٪، وفرنسا بنسبة ٨٪، في حين جاءت السعودية والإمارات وتركيا في مقدمة الدول الأكثر استيرادًا للأسلحة في المنطقة. فبلغت صادرات الأسلحة لدول الشرق الأوسط بين ٢٠١٢ : ٢٠١٦ حوالي ٢٨٪ للمملكة العربية السعودية، و١٦٪ للإمارات، و١١٪ لتركيا[٦].

زادت واردات السعودية للأسلحة في هذه الفترة بنسبة ٢١٢٪، مقارنة بالسنوات الأربع الماضية، بينما أنفقت جارتها الإمارات أكثر من ٦٣٪ على التسليح بين ٢٠١٢ : ٢٠١٦ مقارنة بالفترة ما بين ٢٠٠٧ : ٢٠١١. وفي الفترة نفسها زادت واردات الأسلحة للدول الأخرى الخليجية بنسبة ٢٤٥٪ لقطر و١٧٥٪ للكويت. وحتى إيران التي كانت متأثرة بالحظر المفروض على بيع الأسلحة في هذه الفترة، حصلت على نسبة ١,٢٪ من إجمالي واردات الأسلحة لدول الشرق الأوسط. وكانت أكبر عملية إيرانية لشراء الأسلحة منذ عام ٢٠٠٧، هي أنظمة الدفاع الجوي الأربعة التي باعتها روسيا لإيران قبل فرض الأمم المتحدة العقوبة على إيران. أما واردات العراق للأسلحة فقد سجلت زيادة بنسبة ١٢٣٪ في ٢٠١٢ : ٢٠١٦ مقارنة بالفترة ما بين ٢٠٠٧ : ٢٠١١، فاشترت بغداد في هذه الفترة ٢٩ طائرة حربية من أمريكا، و٢٤ من كوريا الجنوبية، و٤٣ طائرة هيلوكوبتر هجومية من روسيا[٧].

تعد تركيا سادس أكبر مستورد للأسلحة في العالم في الفترة ما بين ٢٠١٢ : ٢٠١٦؛ حيث ارتفع استيرادها بنسبة ٤٢٪ مقارنة بالفترة السابقة. وقد تم استخدام الطائرات الحربية والهليكوبتر والدبابات التي اشترتها أنقرة في العمليات التي قامت بها ضد حزب العمال الكردستاني داخل البلاد وخارجها أيضا في العمليات التي تم تنظيمها في شمال العراق وسوريا. فتعد تركيا سوقًا رئيسة لصادرات الأسلحة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وإسبانيا. وشهدت هذه الفترة أيضًا زيادة واردات مصر من الأسلحة بنسبة ٦٩٪. فكانت أكبر حصة في السوق المصرية للولايات المتحدة الأمريكية ٤٠٪ وفرنسا ٤٠٪. وبخلاف هذين البلدين، فقد طلبت القاهرة بموجب اتفاقية وقعتها عام ٢٠١٥ كميات كبيرة من الأسلحة من روسيا أيضًا[٨].

6 "Trends in International Arms Transfers, 2016", *SIPRI Fact Sheet*. Aude Fleurant, Pieter D. Wezeman, Siemon T. Wezeman & Nan Tian, Şubat 2017.

7 ibid.

8 ibid.

كانت إسرائيل واحدة من البلاد التي زادت وارداتها من الأسلحة أيضًا بعد تصاعد التوتر في بلاد شرق البحر المتوسط. ومع ذلك لم ترتفع أرقام واردات الأسلحة الإسرائيلية بسرعة، حيث شهدت ارتفاعًا في الفترة ما بين ٢٠١٢ : ٢٠١٦ بنسبة ١٢٪ فقط مقارنة بالفترة السابقة. وتتجاوز حصة واردات الأسلحة الأمريكية لهذه الدولة ٥٠٪. وأعلنت واشنطن في البيان الصادر عام ٢٠١٦ أن الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل دعمها العسكري الضخم لإسرائيل، وعلى هذا الأساس سُلِّمت إسرائيل في العام نفسه طائرتين من أصل خمسين طائرة مقاتلة طراز (إف-٣٥) كانت قد طلبتهم. وأعلنت الإدارة الأمريكية أنها لن تعطي إلى الدول العربية من هذه الطائرات[٩].

ووفقًا للأخبار المنشورة في وسائل الإعلام الإسرائيلية، فقد وصل عدد الطائرات المقاتلة طراز (إف-٣٥) في إسرائيل في يوليو ٢٠١٨ إلى اثنتي عشرة طائرة، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى خمسين طائرة بحلول عام ٢٠٢٤. وفي غضون ذلك ورد في الصحافة الإسرائيلية أخبار تفيد بأن الإمارات تجري محادثات سرية مع الأمريكيين والإسرائيليين من أجل شراء (إف-٣٥)، على الرغم من أنه قد صُرِّح بأنه لن تباع طائرات من طراز (إف-٣٥) للدول العربية[١٠].

ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من أنه نُشر في الصحافة أن واشنطن قد رفضت طلب أنقرة في الحصول على طائرات (إف-٣٥) بسبب الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، فإنه يجب ألا ننسى أن هذه المسألة لها بُعْد متعلق بالعلاقات التركية الإسرائيلية؛ إذ إن إسرائيل تشعر بالقلق إزاء بيع هذه الطائرات لدول المنطقة التي تتعارض مع مصالحها. فبعد اكتشاف البترول في منطقة شرق البحر المتوسط، بدأت إسرائيل مبادرات لتقوية قواتها البحرية وفقًا للنزاعات التي بدأت على الحدود البحرية. فقد تلقت ألمانيا التي باعت لإسرائيل غواصتين في الفترة ما بين ٢٠١٣ : ٢٠١٧ طلبًا آخر من إسرائيل بثلاث غواصات جديدة في عام ٢٠١٧[١١].

ومن ثم يتبين لنا أن إسرائيل تطور قواتها الجوية بدعم شركات السلاح الأمريكية، أما قواتها البحرية فتطورها بفعل الصناعة الألمانية؛ إذ إن طلب تركيا أنظمة صواريخ (إس-٤٠٠) روسية الصنع القادرة على استهداف (إف-٣٥)، يظهر تنافسًا محليًّا بين تركيا وإسرائيل في شرق البحر المتوسط من ناحية، ويعكس التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بالمعنى الواسع من ناحية أخرى.

9 ibid.

10 Ahronheim, Anna., "IDF Denies UAE Delegation Visited Israel to study the F-35", *Jerusalem Post*. 8 Temmuz 2018.

11 *SIPRI Fact Sheet*., "Trends in International Arms Transfers, 2017", Pieter D. Wezeman, Aude Fleurant, Alexandra Kuimova, Nan Tian & Siemon T. Wezeman, Mart 2018.

الدولة المستوردة	النسبة المئوية في السوق العالمية لاستيراد الأسلحة	المورد الأول	المورد الثاني	المورد الثالث
الهند	١٣٪	روسيا	أمريكا	إسرائيل
السعودية	٨,٢٪	أمريكا	إنجلترا	إسبانيا
الإمارات	٤,٦٪	أمريكا	فرنسا	إيطاليا
الصين	٤,٥٪	روسيا	أوكرانيا	فرنسا
الجزائر	٣,٧٪	روسيا	الصين	ألمانيا
تركيا	٣,٣٪	أمريكا	إيطاليا	إسبانيا
أستراليا	٣,٣٪	أمريكا	إسبانيا	فرنسا
العراق	٣,٢٪	أمريكا	روسيا	كوريا الجنوبية
باكستان	٣,٢٪	الصين	أمريكا	إيطاليا
فيتنام	٣,٠٪	روسيا	بيلاروس (روسيا البيضاء)	أوكرانيا
مصر	٣,٠٪	أمريكا	فرنسا	ألمانيا

جدول ١: أكثر الدول استيرادًا للأسلحة في العالم في الفترة ما بين ٢٠١٢ : ٢٠١٦ [١٢]

في الأيام الأخيرة شهدت الجزائر – التي طُرحت للنقاش بما قامت به من تغييرات في القوة والسلطة – زيادة في وارداتها من الأسلحة في الفترة ما بين ٢٠١٢ : ٢٠١٦ بنسبة ٤,٧٪ مقارنة بالفترة ما بين ٢٠٠٧ : ٢٠١١. فكانت حصة روسيا في السوق الجزائرية في الفترة المذكورة ٦٠٪، بينما بلغت حصة الصين ١٥٪ وألمانيا ١٢٪، وبلغت مشتريات الأسلحة فقط في هذه الفترة ٥٤٪ من إجمالي واردات البلاد. وفي عام ٢٠١٦ طلبت الجزائر سفينتين من نوع فرقاطة من كل من ألمانيا والصين، و١٨٠ دبابة، و٨ طائرات هيلوكوبتر من روسيا. أما السودان التي ظهرت على الساحة مؤخرًا بالانقلاب العسكري، والتي تعد واحدة من الدول المرتبطة بخريطة الشرق الأوسط، فقد تم تسجيلها بوصفها ثاني بلد مستورد للسلاح في دول جنوب صحراء إفريقيا بسبب النزاعات في دارفور وجنوب السودان[١٣].

وقد ورد في الجدول بالأعلى أكثر من إحدى عشرة دولة مستوردة للأسلحة في العالم، وثلاثة يعدون أكبر الموردين الذين يبيعون معظم الأسلحة في الفترة ما بين ٢٠١٢ : ٢٠١٦.

12 *SIPRI Fact Sheet.*, Şubat 2017, op.cit.

13 ibid.

سوق الشرق الأوسط لشركات السلاح العالمية:

حازت الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتل الصدارة بفارق كبير في تجارة الأسلحة العالمية على نصيب البطل لفترة طويلة في سوق الشرق الأوسط؛ فبلغت حصة صادرات الولايات المتحدة في الفترة ما بين ٢٠١٢ : ٢٠١٦ في تجارة السلاح العالمية ٣٣٪، وكانت نصف هذه المبيعات للشرق الأوسط[١٤]. في حين تذهب معظم مبيعات صناعة الأسلحة الروسية لآسيا. وفي الفترة ما بين ٢٠١٢ : ٢٠١٦ بلغت صادرات الأسلحة الروسية ٦٨٪ لآسيا، و١٢٪ لبلاد المحيط، و٨٪ لإفريقيا.

تعد الهند وفيتنام والصين والجزائر على التوالي أكبر مستوردي روسيا. وعلى الرغم من أن صادرات الصين زادت بنسبة ٧٤٪ في الفترة ما بين ٢٠٠٧ : ٢٠١١ والفترة ما بين ٢٠١٢ : ٢٠١٦، فإن حصّتها في التجارة العالمية ارتفعت من ٨ ,٣٪ إلى ٢ ,٦٪. فتمتلك منطقة الشرق الأوسط حصة قدرها ٧ ,١٪ فقط من صادرات الصين التي تبيع الأسلحة لدول آسيا وإفريقيا[١٥].

ثمة ارتفاع في صادرات الأسلحة في بريطانيا بنسبة ٢٧٪ مقارنة بالفترة ما بين ٢٠٠٧ : ٢٠١١ والفترة ما بين ٢٠١٢ : ٢٠١٦. ولكن احتلت الصين التي زادت أرقامها في تصدير الأسلحة خلال الفترة نفسها – المرتبة الخامسة في التصنيف العالمي متجاوزة إنجلترا. بالإضافة إلى أن إيطاليا وإسبانيا سجّلا ارتفاعًا في أرقام تصدير الأسلحة. انخفضت صادرات ألمانيا التي تبيع السلاح لـ ٦٠ دولة – للأسلحة بنسبة ٣٦٪ في الفترة ما بين ٢٠٠٧ : ٢٠١١ والفترة ما بين ٢٠١٢ : ٢٠١٦، على الرغم من أنها احتلت المرتبة الثالثة عالميًّا في مرحلة ما. وقد شهدت صادرات الأسلحة الفرنسية في الفترة نفسها انخفاضًا بنسبة ٥٪. فكانت دول الشرق الأوسط في هذه السنوات أكبر مشترٍ للأسلحة الفرنسية[١٦].

تعد المملكة العربية السعودية بمثابة العنوان الأول في النسبة المئوية للأسلحة التي تصدرها الولايات المتحدة وإنجلترا وسويسرا. وتُعد الإمارات العربية المتحدة من بين الدول التي تدفع أكثر من غيرها للأسلحة المصنعة في الولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا والسويد وتركيا. أصبحت العراق التي تحصل على معظم الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في الوقت ذاته تمثل الدولةالتي تبيع معظم أسلحتها لكوريا الجنوبية وجمهورية التشيك.

14 ibid.

15 ibid.

16 ibid.

الشركة	الدولة	الصادرات (بالمليار دولار)
Lockheed Martin	الولايات المتحدة	٣٥,٤
Boeing	الولايات المتحدة	٣٠,٧
BAE Systems	إنجلترا	٢٦,٨
Raytheon	الولايات المتحدة	٢١,٩
Northrop Grumman	الولايات المتحدة	٢٠,٢
General Dynamics	الولايات المتحدة	١٨,٦
Airbus Group	شراكة أوروبية	١٥,٧
United Technologies	الولايات المتحدة	١١,٩
Finmeccanica	إيطاليا	١٠,٥
Thales	فرنسا	١٠,٣

جدول ٢: أرقام صادرات أكبر ١٠ شركات أسلحة في العالم (٢٠١٣)[١٧]

وفقًا للنتائج السابقة نجد أنه بالرغم من أن الأسلحة التي يتم توفيرها للممثلين غير الحكوميين للدول الستة تمثل ٠,٠٢٪ فقط من صفقات السلاح العالمية، فإن هذه المجموعات السّت تلعب دورًا فعَّالا للغاية بهذه الأسلحة في مناطق الصراع. على سبيل المثال فقد تم تزويد الجماعات المتمردة في أوكرانيا بالدبابات والصواريخ ومضادات طائرات ومضادات دبابات ومركبات مسلحة من قبل الروس.

ويُزعم أن مضادات الدبابات التي تم تزويد حركة حماس بها وغيرها من منظمات المقاومة الفلسطينية في غزة، تم إحضارها من كوريا الشمالية. وقد تبين أن صفقة الأسلحة هذه تأتي المنطقة عن طريق إيران ومصر والسودان. وأيضًا يتم إرسال أنظمة الأسلحة المضادة للطائرات بمختلف الطرق للجماعات المتمردة في سوريا ولحزب العمال الكردستاني في تركيا[١٨].

17 ibid

18 ibid.

الدولة المصدرة	النسبة المئوية في السوق العالمية لتصدير الأسلحة	المستورد الأول	المستورد الثاني	المستورد الثالث
الولايات المتحدة	٣٣٪	السعودية	الإمارات	تركيا
روسيا	٢٣٪	الهند	فيتنام	الصين
الصين	٦,٢٪	باكستان	بنغلادش	ميانمار
فرنسا	٦,٠٪	مصر	الصين	الإمارات
ألمانيا	٥,٦٪	كوريا الجنوبية	اليونان	الولايات المتحدة
إنجلترا	٤,٦٪	السعودية	الهند	إندونيسيا
إسبانيا	٢,٨٪	أستراليا	السعودية	تركيا
إيطاليا	٢,٧٪	تركيا	الإمارات	الجزائر

جدول ٣: الدول الأكثر تصديرًا للأسلحة في العالم في الفترة ما بين ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦[١٩]

زادت تجارة الأسلحة في العالم أجمع في الفترة ما بين ٢٠١٢ : ٢٠١٧ بنسبة ١٠٪ مقارنة بالفترة السابقة؛ فاحتلت الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك ٣٤٪ من هذه السوق المرتبة الأولى في قائمة أكثر البلاد المصدرة للأسلحة، تليها روسيا بفارق كبير. زادت صادرات الأسلحة الأمريكية في الفترة ما بين ٢٠١٣ : ٢٠١٧ بنسبة ٢٥٪ مقارنة بالسنوات الأربع الماضية، بينما شهدت الصادرات الروسية انخفاضًا بنسبة ٧٪. وفي عام ٢٠١٧ كانت صادرات الأسلحة الأمريكية أعلى من الصادرات الروسية – أقرب منافسيها – بنسبة ٥٨٪. وبالترتيب التالي: فإن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا وألمانيا والصين وإنجلترا، بخلاف أنهم من الدول الست الأولى في تصدير الأسلحة العالمية، فإنهم أيضًا الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن الدولي (باستثناء ألمانيا). شهدت روسيا وألمانيا من بين هذه البلدان تقلبات في صادرات الأسلحة في الأعوام الأخيرة، بينما استمرت صادرات الدول الأربع الأخرى في الارتفاع[٢٠].

تجاوزت مبيعات أكبر ١٠٠ شركة أسلحة في العالم ٣٩٨ مليار دولار في عام ٢٠١٧. يشير هذا الرقم إلى زيادة بنسبة ٤٤٪ مقارنة بآخر خمسة عشر عامًا. تؤمّن هذه الشركات الأسلحة التي تجعل الحروب في

19 ibid

تعد دول تركستان والإمارات والسعودية الدول الثلاث الأولى بالنسبة لتركيا التي تبلغ حصة صادراتها ٠,٧٪ من تجارة الأسلحة العالمية في الفترة ما بين ٢٠١٢ : ٢٠١٦

20 Bowler, Tim., "Which country dominates the global arms trade?", *BBC*. 10 May 2018.

منطقة الشرق الأوسط مستمرة[٢١]. فيتصدر هذا المجال شركة «لوكهيد مارتن» و«بوينج» من أمريكا التي تتميز بأسلحتها التقليدية وشركة «الماز آنتي» وشركة «يونايتد إنجينج كوربوريشن» وشركة «هايت بريشن سيستمز» وشركة «تكتيكال ميسلس كوربريشن» من روسيا، وهناك أسماء أخرى بارزة في سوق الأسلحة مثل شركة «بي آ أي سيستمز» وشركة «رولز – رويز» وشركة «جي كى إن» من إنجلترا[٢٢].

- الولايات المتحدة الأمريكية:

بدأت الولايات المتحدة نفوذها في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، وقد حافظت بشكل منتظم في السنوات التالية على نفوذها التي أسستها في دول المنطقة أيام الحرب الباردة. تستند الولايات المتحدة في سياساتها تجاه المنطقة إلى إسرائيل، فتظهر اهتمامًا كبيرًا لحماية التوازن العسكري بين إسرائيل والبلاد العربية لصالح إسرائيل. ولهذا السبب فهي تميز بشكل واضح بين حلفائها من حيث جودة الأسلحة وكميتها التي تعطيها للمنطقة.

الولايات المتحدة هي أكبر ممثل يتحمل العبء العسكري والمادي لحلف الناتو، وهي أيضًا أكبر بلد في العالم من حيث الإنفاق العسكري[٢٣]. الولايات المتحدة التي نافست روسيا السوفيتية في تجارة الأسلحة خلال الحرب الباردة، واتُهمت خلال الحرب الإيرانية العراقية باستغلال الحرب عن طريق بيع الأسلحة للعالم العربي – أعلنت سيطرتها على تصدير الأسلحة العالمية مع انهيار الاتحاد السوفيتي بعد الثمانينيات عام ١٩٨٠. فبلغت صادرات الولايات المتحدة للأسلحة ٥٥٪ من صادرات الأسلحة العالمية في الفترة ما بين ١٩٩٤ : ١٩٩٦، والتي تجاوزت ٦٧ مليار دولار على الرغم من الركود الاقتصادي العالمي بعد الحرب الباردة. وكانت الدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط هم أكبر المشترين للأسلحة الأمريكية خلال هذه الفترة[٢٤]. وستكون السعودية هي العميل البارز بالنسبة للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط في السنوات التالية.

بدأت شركات السلاح الأمريكية تدخل الساحة أيضًا بعد شركات البترول والبنوك الأمريكية التي أسست علاقات عميقة مع السعودية منذ عام ١٩٣٠، وجاء دخول شركات الأسلحة للسوق السعودية بعدما كسبت الحكومة السعودية مبالغ ضخمة من النفط وشركات الطاقة الأمريكية. ووفقًا للأخبار المنشورة في وسائل الإعلام الأمريكية، فقد بدأت المخابرات مع الوقت تلعب دورًا في المفاوضات الكبرى في العلاقات السعودية الأمريكية.

---

21 *Deutche Welle*., "Germany extends ban on arms sales to Saudi Arabia", 28 March 2019.

22 *SIPRI*., "Global arms industry: US companies dominate the Top 100; Russian arms industry moves to second place", op.cit.

23 Sandler, Todd & George, Justin., "Military Expenditure Trends for 1960–2014 and What They Reveal", *Global Policy*. c. 7, Mayıs 2016.

24 Rich, Anna., "U.S. Exports Arms to the World", https://bit.ly/3dRnKQJ. 20 Nisan 2019.

عندما اندلعت الحرب الإيرانية العراقية في الثمانينيات، أجرت وكالة المخابرات المركزية علاقات بين الحكومة السعودية والحكومة الأمريكية ومفاوضات أسلحة كبيرة على خط الرياض – البنتاغون. وخلال هذه الفترة دفعت السعودية أكثر من ٢٨ مليار دولار لصناعة الأسلحة الأمريكية، مما ساهم في توظيف عشرات الآلاف من الأشخاص في الولايات المتحدة الأمريكية. كما قدم السعوديون أيضًا مليار دولار لدعم عمليات وكالة المخابرات الأمريكية العالمية. وفي عام ١٩٩٠ - وباندلاع أزمة جديدة في الخليج بتحرك العراق لاحتلال الكويت - وعدت الحكومة السعودية التي كانت تحاول الحصول على دعم أمريكي ضد صدام بأنها ستشتري أسلحة أخرى بقيمة ٢٦ مليار دولار من الولايات المتحدة. بيد أنه بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب الباردة، بدأ يُعاد النظر مرة أخرى في العلاقات بين البلدين.

وفي أعقاب هذه التطورات، انخفض التصنيف الائتماني للنظام المالي السعودي هذه المرة من قِبل مؤسسات الائتمان الأمريكية، وواجهت البنوك الأمريكية صعوبات في فتح حسابات ائتمانية كبيرة للرياض من أجل تجارة الأسلحة. ووفقًا لبعض التحليلات فإن الولايات المتحدة تهدف إلى تعويض تكاليف حرب الخليج عن طريق إجبار السعوديين على شراء الأسلحة. كان هناك تصريح لمسئول سعودي في هذه الفترة في صحيفة نيويورك تايمز يلخص الوضع الحالي قائلًا: "إن الولايات المتحدة الأمريكية هي من تحمي السعودية". والحال أنه قد استمرت عائدات النفط السعودي بوصفها مصدرًا أساسيًّا لصناعة الأسلحة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة[٢٥]. وارتفعت مبيعات الأسلحة الأمريكية للشرق الأوسط – ولا سيما السعودية - مرة أخرى بسبب تعرض المنطقة للاحتلال وللحروب الأهلية في القرن الحادي والعشرين، ومنها احتلال أفغانستان عام ٢٠٠١، واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، والربيع العربي الذي بدأ عام ٢٠١٠، مما أدى إلى تسارع تسلح المنطقة.

زادت الإدارة الأمريكية من مبيعات الأسلحة للشرق الأوسط مع بداية الربيع العربي. فتم تصدير الأسلحة الأمريكية خلال الفترة ما بين ٢٠١٢ : ٢٠١٦ لأكثر من ١٠٠ دولة. وكانت ١٣٪ من هذه الصادرات للسعودية وحدها. وتعد أكبر طلبية لإدارة الرياض هي ١٥٤ طائرة من طراز (إف-١٥)، وبدأ تسليم هذه الطائرات الحربية في عام ٢٠١٦. وقد تلقت أنظمة الدفاع الجوي الأمريكي في هذه الفترة طلبيات من العديد من البلدان. وبدأت كل من اليابان وبولندا وكوريا الجنوبية وتايوان ودول الخليج (مثل: الكويت وقطر والسعودية والإمارات) المفاوضات مع الإدارة الأمريكية من أجل أنظمة «باتريوت». وفي عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ بيعت أنظمة الدفاع الجوي «ثاد» للإمارات. ويعرف نظام «ثاد» بأنه أكثر أنظمة الدفاع الجوي الأمريكي تطورًا وارتفاعًا[٢٦].

وفي عام ٢٠١٧، دخلت ٤٢ شركة سلاح أمريكية لقائمة "أفضل ١٠٠ شركة في معهد ستوكهولم

25 Engelberg, Stephen., "U.S.-Saudi Deals in 90's Shifting Away From Cash Toward Credit", *New York Times*. 23 Ağustos 1993.

26 *SIPRI Fact Sheet*., Şubat 2017, op.cit.

الدولي لأبحاث السلام"، ممثلة ٥٨٪ من مبيعات أكبر ١٠٠ شركة في العالم. وفي عام ٢٠١٧ نمت الشركات الأمريكية بنسبة ٢٪، وتجاوزت مبيعاتها ٢٢٦ مليار دولار. وأصبحت الشركات الأمريكية تستحوذ على نصف أول عشر شركات في القائمة، وقد لعب نمو الشركات الأمريكية أيضًا دورًا في طلب المزيد من الأسلحة والخدمات العسكرية التي تحتاجها الولايات المتحدة. وتحتل شركة «بوينج» المرتبة الثانية في القائمة بعد منافستها الأولى عالميًّا شركة «لوكهيد مارتن». وبينما بلغت مبيعات الولايات المتحدة للأسلحة ٣٠٪ من السوق العالمية في عام ٢٠١٣، وصل هذا الرقم لـ ٣٤٪ في عام ٢٠١٨. وكانت السعودية في هذه الفترة أكبر مستورد للسلاح الأمريكي.

مع بداية الحرب في اليمن عام ٢٠١٥، زادت واردات الأسلحة لدول مثل السعودية والإمارات ومصر؛ إذ إن الطائرات الحربية التي شاركت بها إيران في حروب سوريا واليمن أمريكية وروسية الصنع. تتألف معظم الطائرات الموجودة في مخزون القوات الجوية الإيرانية من طراز (جرومان، ونورثروب) أمريكي الصنع المستورد في عهد الشاه.

اتفاقية الأسلحة التي أبرمها الرئيس دونالد ترامب بقيمة ١١٠ مليار دولار مع السعوديين في زيارته للرياض عام ٢٠١٧، على الأرجح ستكتب في التاريخ مثل اتفاقية اليمامة التي عقدتها السعودية مع بريطانيا. وفي السنوات التالية طرحت للمناقشة على الطاولة اتفاقيات جديدة بقيمة ٣٥٠ مليار دولار. وتم إبرام هذه العقود متضمنة الطائرات والدبابات وأنظمة الدفاع «ثاد»، من خلال اتصالات الخليج العربي مع ممثل صناعة الأسلحة الأمريكية صهر ترامب وكبير رجال الأعمال المستشار «جاريد كوشنر». وسيتم تسليم بعض هذه الأسلحة على المدى القصير، ومعظمها على المدى الطويل؛ لأنه لن يكون من الممكن تحقيق مثل هذه الاتفاقية الكبيرة في وقت قصير؛ فتم الاتفاق على إرسال الأسلحة والذخيرة أمريكية الصنع للسعودية على فترات متباعدة[٢٧].

عندما احتلت أمريكا العراق عام ٢٠٠٣ تركت هناك قواعد عسكرية أمريكية، بالإضافة إلى أنه يوجد أيضًا للأسطول الخامس للبحرية الأمريكية مركز «فيلو» في البحرين. وقررت بريطانيا في الآونة الأخيرة عدم ترك الولايات المتحدة وحدها في المنطقة وفتح قاعدة أيضًا في هذا البلد. فيتم استخدام القواعد الأمريكية في السعودية والإمارات بشكل فعال في العمليات الإقليمية. بينما تعد مهمة القاعدة الأمريكية في قطر أنها مركزٌ للمخابرات.

بدأت المنطقة تعاني من الفوضى[٢٨] مرة أخرى مع الاكتشافات الجديدة لشركات الطاقة الأمريكية في الشرق الأوسط. ومن اللافت للنظر في هذه الأيام الخطط الاستراتيجية لشركات السلاح الأمريكية في

27 iamond, Jeremy & Starr, Barbara., "Trump's $110 billion Saudi arms deal has only earned $14.5 billion so far", *CNN*. 13 Ekim 2018.

٢٨ غير واضح هنا ماذا يقصد المؤلف بالتحديد من مفهوم الفوضى؛ هل يعني به السمة العامة للعلاقات الدولية والنسق الدولي (الفوضوية)، أو أنه يعني الفوضى التي هي غياب أية ضوابط حاكمة للعلاقات بين الدول (المراجع).

الشرق الأوسط. وقد أبدت شركات السلاح الأمريكية استعدادها لفتح مكاتب تمثلها في المنطقة لتلقي طلبات جديدة بعد اكتشاف شركة «نوبل إنيرجي» الأمريكية لحقول نفط في شرق البحر المتوسط، وبالتوازي مع مطالبات شركة «توتال» الفرنسية المتزايدة في حقل جنوب فارس للغاز بالتعاون مع إيران. افتتحت شركة «لوكهيد مارتن» المنتجة لطائرات (إف-١٦) مكتبًا لها في قطر في عام ٢٠١٥، بعدما فتحت شركة «بوينج» مقرها في الدوحة في عام ٢٠١١ من أجل بيع طائراتها. كما طلبت كل من قطر ومصر في العام نفسه (٢٠١٥) طائرات فرنسية.

قبل وقت قصير من بداية الربيع العربي في عام ٢٠١٠، طلبت البلاد العربية الخليجية صفقة أسلحة من الولايات المتحدة بقيمة ١٢٣ مليار دولار، وكان نصف هذا المبلغ يعود إلى المملكة العربية السعودية. ووفقًا للمحافظين الجدد (مجموعة سياسية أمريكية يمينة) الذين هم أصحاب الكلمة في الإدارة الأمريكية "يجب عدم خسارة مشترٍ مثل السعودية بغض النظر عن نوع الانتهاكات الإنسانية التي ترتكبها"؛ لأنهم يرون أن السعودية ستشتري السلاح في كل الأحوال؛ فإذا لم يأخذوها من الأمريكيين، فسيأخذونها من الروس أو الإنجليز أو الفرنسيين أو الصينين.

إن بيع شركات السلاح الأمريكية للأسلحة بكميات كبيرة للدول الأخرى مرتبط بالاستراتيجيات الموجودة في السياسات الخارجية للولايات المتحدة، ولذا فهو ليس مجرد خطوة تجارية فقط، ولكن يعد خطوة سياسية أيضًا. ولذلك يجب موافقة الكونجرس على صفقات السلاح الكبرى التي تقوم بها الشركات مع الدول الأخرى، فيستخدم الأعضاء في الكونجرس أصواتهم لقبول الصفقة أو رفضها من خلال النظر في علاقة الدولة الأجنبية التي طلبت السلاح بالولايات المتحدة، وعلاقاتها مع جيرانها ومدى توافق تحركاتها في منطقتها مع مصالح الولايات المتحدة. وعندما يُصوَّت بالرفض في الكونجرس يبدو الأمر وكأنه متعلق بقضية حقوق الإنسان. وفي الواقع فإن الدور السياسي الذي يلعبه الكونجرس في هذه المرحلة يزيد من النفوذ الدبلوماسية الأمريكية على حكومة الدولة المستوردة، والتي تكون مرتبطة بالشئون الخارجية الأمريكية؛ لأنه في بعض الحالات تبذل الدولة المستوردة جهودًا لتوحيد مصالحها المشتركة مع الولايات المتحدة من أجل الحصول على الأسلحة التي طلبتها، وتهدف إلى تجاوز رفض الكونجرس أو الموافقة على اتخاذ الترتيبات اللازمة لإقناع الكونجرس. وعلى الرغم من وجود اختلاف في وجهات النظر بين مؤسسات الحكومة الأمريكية في بعض القضايا السياسية الخارجية مثل صفقات السلاح، فإن معظم تحركاتهم تكون وفقًا للسياسة الخارجية للولايات المتحدة التي تقوم على بعض المبادئ العامة، وبالتالي فإنه يوجد ثلاثة أهداف رئيسة في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط:

- ضمان أمن الحلفاء في منطقة الشرق الأوسط.
- ضمان أمن تصدير النفط في المنطقة للخارج.
- السيطرة على الحركات المتطرفة التي تخرج من المنطقة إلى الخارج.

وكيفية تفسير هذه المبادئ على أنها مرتبطة بوقت محدد وبشروط معينة هو بالطبع موضوع نقاش منفصل. لاسيما وأن مفهوم الحلفاء يتغير من وقت لآخر، وقد يتم قبول الجهات الفاعلة غير الحكومية على أنهم الحلفاء. وعلى سبيل المثال فإن الإدارة الأمريكية عندما تخلت عن حليفها التقليدي تركيا، اعترفت بـ «وحدات حماية الشعب» في سوريا حليفًا لها، ولا ترى هناك أي مانع لتسليحها. وقد باعت الولايات المتحدة كميات كبيرة من الأسلحة لدول المنطقة لمواجهة تهديد تنظيم الدولة "داعش"[٢٩]. ولكنها تهتم جدًّا بمبيعات الأسلحة لدول الشرق الأوسط دائمًا للحرص على ضمان أمن إسرائيل الحليف الأمريكي الأكثر أهمية في المنطقة.

وفي عام ٢٠١٥، حاول البنتاغون تحسين الوضع المالي الضعيف للميزانية من خلال اتفاقيات صفقات الأسلحة المبرمة مع الدول العربية. ولكن يجب على الولايات المتحدة في هذه الحالة تغيير سياستها القديمة في المنطقة التي تعطي الأولوية لأمن إسرائيل عند بيعها الأسلحة المطورة بكميات كبيرة للدول العربية. بطريقة ما تم إقناع الدول العربية – العدو القديم لإسرائيل – بأنها هي وإسرائيل يواجهون عدوًّا مشتركًا، وهو إيران فأصبح من الممكن توقيع اتفاقيات كبيرة بين البنتاغون والعواصم العربية. حتى إن هناك بعض الأسماء الأمريكية لدعم هذه الصفقات أشارت إلى أن الدول العربية المسلحة ستخدم أيضًا قضية أمن إسرائيل ضد إيران. وهكذا تحولت المواجهة الإسرائيلية الإيرانية في الشرق الأوسط إلى مواجهة عربية – إيرانية. وبالطبع فإن هذه الاستراتيجية مربحة للتحالف الأمريكي الإسرائيلي، وهو أن ينشغل الحلفاء العرب مع إيران في الخلف من أجل تركيز إسرائيل على الجغرافيا السياسية للطاقة في مستقبل شرق البحر المتوسط.

استمرت تلبية طلبات الرياض من الأسلحة بفضل الاحتياطات الضخمة للسعوديين في البنوك الأمريكية على الرغم من انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٤، وبلغت ميزانية السعوديين للأسلحة في هذا العام ٨٠ مليار دولار. وفي نفس العام وقَّعت قطر التي تريد تعزيز دفاعها الجوي اتفاقية مع البنتاغون بقيمة ١١ مليار دولار.

وبيت القصيد أن الطائرات التي طلبتها الدول العربية خلال هذه الفترة بدأت تُستخدم ضد داعش في العراق وسوريا وليبيا واليمن. زادت بشكل كبير طلبات الطائرات لمواجهة تهديد إيران المنتشر في الخليج مقابل صفقات الأسلحة التي باعتها روسيا لإيران. ووفقًا لبعض المحللين الأمريكيين، ستستمر حروب الشرق الأوسط في السنوات القادمة، وستكون سلسلة طائرات (إف-٣٥) إحدى أفضل الطائرات المقاتلة التي طورتها أمريكا مطلوبة بشدة في منطقة الحرب هذه.

يتحرك دونالد ترامب الذي وصل إلى البيت الأبيض في عام ٢٠١٧ باستراتيجية تهدف إلى ضخ مئات المليارات من الدولارات من الخليج إلى الولايات المتحدة بما يتماشى مع مصالح كلٍّ من البنتاغون

٢٩ تغير هذا الموقف في الوقت الحالي، فمنذ عام ٢٠١٨ تخلت أمريكا عن دعمها لوحدات حماية الشعب الكردية في سوريا، بعد أن تم القضاء على تنظيم الدولة "داعش" (المراجع).

وشركات النفط الأمريكية، فأخذ وعدًا بصفقة أسلحة قياسية عند ذهابه إلى السعودية في أول جولة له في الخارج. بدأ الفرنسيون بيع الأسلحة للدوحة لمواجهة التحالف السعودي الإماراتي الذي أقام حصارًا على قطر عقب زيارة ترامب للرياض، ومنذ عام ٢٠١٥ أضافوا طلبات جديدة لقطر. وقد أتمت الشركة الفرنسية «داسو» أول طلبية في فبراير عام ٢٠١٩ [٣٠].

قررت كل من إنجلترا وفرنسا فتح قواعد في الخليج العربي في ظل سيادة الولايات المتحدة؛ لأنهم أدركوا أنهم ليس لديهم القدرة على التنافس مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولكن بإمكانهم مشاركة الأرباح من خلال العمل بالشراكة مع الولايات المتحدة[٣١]. ولكن فتح قواعد جديدة في الخليج العربي والزيادة الهائلة في طلبات الأسلحة لدول المنطقة يعطي انطباعًا بوجود تنافس بين مجموعات المصالح الأمريكية والبريطانية والفرنسية في الشرق الأوسط. فالهدف هو الحفاظ على التوازن بين الحلفاء بشكل يتناسب مع مصالح الولايات المتحدة. فطورت الولايات المتحدة إستراتيجية تعتمد على معادلة مقررة بين جميع شركات الطاقة والأسلحة تقريبًا في الشرق الأوسط.

- بريطانيا:

ارتفعت مكانة إنجلترا بعد الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، بحيث أصبحت الدولة الأكثر والأسرع إنتاجًا لمستلزمات الحرب في العالم. وقد وجد العديد من الوثائق في الأرشيف العثماني تتعلق بالبنادق والمدفعية والذخيرة وبناء السفن البحرية، كانت قد طلبت من صناعة الأسلحة البريطانية.

تشكلت القوات المسلحة – أيضًا وفقًا للصناعة البريطانية – للبلدان الجديدة التي أصبحت تحت نفوذ بريطانيا في الشرق الأوسط بعد الدولة العثمانية. في عام ١٩٣٠ أرادت كل من إيران والعراق اللتين كانتا حليفتين لبريطانيا، ودولتين متجاورتين متنافستين واقعتين تحت النفوذ البريطاني – شراء أسلحة من لندن لتعزيز قواتهما الجوية. ولكن صناعة الأسلحة البريطانية لم تعبأ بالطائرات التي طلبتها كل من بغداد وطهران؛ لأنها لم تستطع إنتاج كميات كافية في هذه الفترة لتلبية مطالب دول الشرق الأوسط، ولأنها وجدت أن تقوية البلاد الواقعة تحت سيطرتها يتعارض مع مصالحها. وعندئذ اضطر البلدان المتجاوران لإقامة علاقات مع إيطاليا وألمانيا، بيد أن هذا جعل الولايات المتحدة ليست فقط دولة منتجة للسلاح لجيشها الخاص، ولكنها أصبحت أيضًا دولة مصدرة للسلاح للدول الأخرى، ولا سيما مع ظهور الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وتوظيفها لأكثر من ثلاثة ملايين مواطن أمريكي في صناعة الأسلحة فقط، ولكن وبانتهاء الحرب الباردة تم تطوير صناعة الأسلحة البريطانية أيضًا، فأصبحت تنتج بكميات أكثر.

احتلت بريطانيا المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في ترتيب الدول الأكثر إنتاجًا للأسلحة في العالم

30 *Aljazeera*., "Qatar takes delivery of first French-built Rafale jet fighter", 6 Şubat 2019.

31 *ORDAF*., "Trump Hükümeti: 'Eski Kafalı, Sağcı, Amerikan Milliyetçisi'", Röportaj: Cafer Talha Şeker, 11 Kasım 2018.

من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٧، ولكنها اضطرت للتخلي عن هذه المرتبة لروسيا في السنوات القليلة الماضية[٣٢]. وتبرز بريطانيا في سوق الأسلحة العالمية بشركات مثل «بي إيه إي سيستمز»، و«رولز لويس»، و«جي كي إن». تأسست شركة «بي إيه إي سيستمز» عام ١٩٩٩ من خلال اندماج شركة «ماركوني للأنظمة الإلكترونية» مع شركة «بريتش ايروسبيس»، وتعمل في مجال الإنتاج والتوظيف في الولايات المتحدة وإسرائيل أيضًا، فضلًا عن بريطانيا، من خلال أنشطتها المشتركة متعددة الجنسيات[٣٣]. باعت صناعة الأسلحة البريطانية رسميًّا في عام ٢٠١٧ أسلحة وخدمات عسكرية بقيمة ٣٥,٧ مليار دولار. بلغت مبيعات شركة «بي إيه إي سيستمز» ٢٢,٩ مليار دولار من هذا الرقم، وهكذا نمت مبيعات الشركة بنسبة ٣,٣٪. فاحتلت هذه الشركة التي تعد أكبر شركة منتجة للأسلحة في بريطانيا المرتبة الرابعة في قائمة "أفضل ١٠٠ شركة في معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام" مع مبيعاتها التي حققتها في عام ٢٠١٧[٣٤].

المملكة العربية السعودية اليوم هي أكبر مستورد أجنبي لصناعة الأسلحة البريطانية. وقد تلقت صناعة الأسلحة البريطانية طلبات بقيمة ٣٩ مليار جنية إسترليني من الدول الأجنبية بين عامي (٢٠٠٨ : ٢٠١٧)، فأصبحت إنجلترا ثاني أكبر مورد للأسلحة في السعودية بعد الولايات المتحدة الأمريكية[٣٥]. حتى إن عدد الطائرات المقاتلة بريطانية الصنع الموجودة في القوات الجوية السعودية ضاعفت عدد الطائرات الموجودة في مخزون سلاح الجو الملكي البريطاني. فالطائرات السعودية المستخدمة اليوم في حرب اليمن تتكون من طائرات (تورنادو ويوروفايتر تايفون) المستوردة من إنجلترا؛ ولذلك تحتل الأسلحة البريطانية مكانًا مهمًّا للغاية في الحرب المستمرة في جنوب الجزيرة العربية[٣٦].

وأما الطائرات الإيرانية التي تحتل مكانًا على الجبهة المقابلة في اليمن، فهي طائرات أمريكية وروسية الصنع متبقية من فترة الحرب الباردة. فليس من السهل على الصناعة الروسية تلقي طلبات جديدة من إيران؛ لأن بيع الأسلحة لإيران يخضع لسيطرة الأمم المتحدة وملاحقتها. وفي المقابل، يمكن وصف الطلبيات السعودية الجديدة للطائرات من بريطانيا والولايات المتحدة – بالإضافة إلى تسليح المنظمات المتمردة في اليمن – بأنها بالفعل مصلحة مشتركة بين شركات التصنيع؛ لأن قيام المنظمات المسلحة الموجودة على الأرض بإطلاق النار على الطائرات التي تنظم عمليات جوية، يجبر الدول والجهات الفعالة الخارجية في الشرق الأوسط على استيراد المزيد من الأسلحة.

32 *SIPRI*., "Global arms industry: US companies dominate the Top 100; Russian arms industry moves to second place", 10 Aralık 2018.

33 https://bit.ly/2AoXUWC.

34 *SIPRI*., "Global arms industry: US companies dominate the Top 100; Russian arms industry moves to second place", op.cit.

35 McVeigh, Karen., "One-third of UK arms sales go to states on human rights watchlist, say analysts", *The Guardian*. 21 Aralık 2018.

36 Coughlin, Con., "Saudis' UK-made war jets outnumber RAF's", *Telegraph*. 5 Mayıs 2015.

تعد الطائرات المقاتلة التي تواصل بريطانيا بيعها للسعودية، بمثابة استمرار للأسلحة التي تنتجها وترسلها شركة «بي إيه إي سيستمز» البريطانية بموجب اتفاقية اليمامة. فعندما أقام السعوديون الذين أرادوا تعزيز قواتهم الجوية خلال الحرب الإيرانية العراقية اتصالًا مع فرنسا للحصول على صفقة أسلحة ضخمة، أرسل البريطانيون على الفور رئيسة الوزراء «مارغريت تاتشر» – الملقبة بالمرأة الحديدية – إلى الرياض لتوقيع أكبر اتفاقية تصدير في تاريخهم. فتم قبول بيع أسلحة بريطانية بقيمة ٤٢ مليار جنيه إسترليني للسعودية، بعد لقاء «تاتشر» شخصيًّا مع الملك فهد عام ١٩٨٥ (مع اتفاقية اليمامة)، وزُوِّدَت بريطانيا بالنفط السعودي أيضًا مقابل الأسلحة. ومع بدء إرسال طائرات التورنادو البريطانية إلى الجزيرة العربية، يكون قد تم تعزيز الأمن العسكري للسعوديين، وأمن الطاقة للبريطانيين عن طريق الاعتماد المتبادل. وفي الوقت نفسه اتخذت شركات النفط البريطانية أيضًا إجراءات للحصول على حصة من الأسهم الأمريكية في السعودية. وهكذا بدأت نفوذ بريطانيا في الجغرافيا السياسية للسعودية تزيد مرة أخرى بعد فترة طويلة.

بدأ القرن الحادي والعشرون باحتلالات في الشرق الأوسط؛ فاحتلت الولايات المتحدة وبريطانيا أفغانستان عام ٢٠١١، والعراق عام ٢٠٠٣ تحت ذريعة مكافحة الإرهاب. ازداد العنف في المنطقة، وبدأت تتغير جميع حدود خريطة الشرق الأوسط (السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية). وفي الوقت الذي تم فيه جر المنطقة إلى مناخ من العنف عن طريق الانقسامات الطائفية والحسابات السياسية وحروب الوكلاء، بدأت تظهر مرة أخرى مشكلة أمن الحدود والصراعات بين الدول المجاورة. إذ إن كلًّا من إمارة أبي ظبي وقطر وسلطنة عمان الذين واجهوا السعودية قبل عام ١٩٧٤ بسبب النزاعات الحدودية بينهما، بدأوا بالتقارب نسبيًّا والاتحاد ضد إيران بعد عام ١٩٧٩، رغم أنهم كانوا معارضين للرياض لسنوات عديدة. وتمكنت كل من السعودية والإمارات وقطر من الانضمام إلى التحالف نفسه في شرق البحر المتوسط بعد عام ٢٠١٠، على الرغم من تراجع العلاقات بين قطر والسعودية مرة أخرى بعد نهاية الحرب الباردة. ولكن ومنذ بدْء الحرب في سوريا واليمن قلبت التوازنات السياسية في جميع دول الشرق الأوسط، وأصبحت الدول الخليجية المذكورة منافسين، وعادوا مرة أخرى إلى صفقات الأسلحة الضخمة.

من الواضح أن الطيران هو القطاع المربح بالنسبة لصناعة الأسلحة البريطانية. فقد طلبت عمان إحدى مستعمرات بريطانيا سابقًا صفقة بقيمة ١,٤ مليار جنيه إسترليني مقابل طائرات «تايفون»[٣٧]. وازدادت مساهمات عمان في الاقتصاد البريطاني بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث لعبت صفقات السلاح دورًا

---

٣٧ طائرات «تايفون»: هي طائرات قتالية متعددة المهام، ذات محركين، وبقدرة عالية على المناورة، صممت وبنيت من قبل شركة يوروفايتر المحدودة. دخلت المقاتلة حيز الخدمة لأول مرة في ٨ أبريل ٢٠٠٣ في ألمانيا. وصممت المقاتلة بتكوين جناح دلتا ليعطيها مزيجًا من خفة الحركة، وزودت بأنظمة طيران متقدمة. تم إنتاجها على ثلاث مراحل (أو شرائح)، ومع كل شريحة جديدة كانت هناك زيادة تدريجية في قدرات الطائرة المقاتلة في الخدمة مع سلاح الجو الملكي، وسلاح الجو الألماني، والقوة الجوية الإيطالية، والقوات الجوية الإسبانية والقوات الجوية الملكية السعودية، وسلاح الجو النمساوي (المترجم).

Milmo, Cahal., “Britain’s arms exports grow by billions – as it sells more bombs to drop on Yemen”, inews. 21 Eylül 2018.

كبيرًا في هذه الزيادة. فتسببت الحرب في اليمن والتوتر الموجود في الخليج بطلب عمان صفقات سلاح بمليارات الدولارات.

وفقًا لإحصاءات السجلات التجارية البريطانية الرسمية لعام ٢٠١٧، ثمة ثلاث دول خليجية من بين أفضل عشر دول تحقق لبريطانيا أكبر ربح في التجارة الخارجية. وهم بالترتيب الإمارات والسعودية وسلطنة عمان. تشير السجلات إلى أن هذه الدول الثلاث تساهم بحوالي ٦ , ١١ مليار إسترليني في العام للاقتصاد البريطاني[٣٨].

يُذكر أن إنجلترا في السنوات الأخيرة بدأت تتحمس لفكرة الشراكة الكبيرة مع تركيا أيضًا في صناعة أسلحة الدفاع. فقد طورت تركيا إنتاجها للأسلحة، وزادت أيضًا من وارداتها بسبب كونها الدولة الأكثر تضررًا من الحروب في الشرق الأوسط، وعدم الاستقرار الموجود في شرق البحر الأبيض المتوسط. وقد أجريت في عام ٢٠١٧ صفقات سلاح من بريطانيا لتركيا بما يقرب من ٨٠٠ مليون دولار وفقًا للسجلات التجارية البريطانية الرسمية[٣٩]. كما لوحظ في سجلات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أنه يوجد استثمارات كبيرة في تركيا لإنتاج الأسلحة. فواحدة من هذه الاستثمارات هي المحرك النفّاث الذي ستنتجه تركيا للطائرة الحربية القومية (تي إف – إكس). وقد تم تخصيص ١٠٠ مليون جنيه إسترليني لهذا المشروع مع توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين إنجلترا وتركيا في عام ٢٠١٧، وبدْء المحادثات بين شركتي «رولز رويس» و«قلعة جروب»[٤٠]. وصرح رجب طيب أردوغان بأن إنجلترا تعد "صديقًا حقيقيًّا" للدولة بسبب المصالح المشركة بين البلدين والدعم الذي قدمته لتركيا في أعقاب محاولة الانقلاب ١٥ يوليو[٤١]. فتعد تجارة الأسلحة التركية البريطانية واحدة من أهم بنود جدول الأعمال خلال الزيارات الرسمية بين البلدين.

تقوم منظمة الدفاع والأمن التي تعمل لصالح الحكومة الإنجليزية، بإدارة صادرات صناعة الأسلحة الإنجليزية. وتشير المجموعات التي تعترض على إنتاج بريطانيا للأسلحة المستخدمة في حروب الشرق الأوسط، ثم بيعها لدول المنطقة وخاصة للإمارات إلى أن سبعين شركة بريطانية للأسلحة والأمن تعقد اجتماعات منتظمة مع الحكومة بواسطة منظمة الدفاع والأمن، فتتم إدارة العلاقات بين الشركات والحكومة من خلال هذه الاجتماعات. وقد أُسِّست الحملة الدولية من أجل الحرية في الإمارات العربية المتحدة في أبريل ٢٠١٥ ومقرها في لندن، وهي منظمة نشاط سياسي تدافع عن فكرة أنه ينبغي على الإمارات أن تمر بتحول سياسي من خلال إصلاحات ديمقراطية[٤٢]. وفقًا لادعاءات الحملة الدولية من أجل الحرية في الإمارات العربية المتحدة فقد أعطت الحكومة البريطانية إذنًا بتصدير أسلحة بقيمة ٦٩ مليار جنيه إسترليني

38 Department for International Trade, *UK Trade in Numbers, February 2019*, s. 18.

39 Milmo, Cahal., "Britain's arms exports grow by billions – as it sells more bombs to drop on Yemen", op.cit.

40 *Hurriyet Daily News*., "Framework deal to develop engine for Turkey's fighter jet signed", 8 Kasım 2018.

41 *TRT World*., "Erdogan praises UK as 'real friend' during official visit", 13 Mayıs 2018.

42 https://bit.ly/2CXmu1J.

من عام ٢٠٠٨ إلى عامنا هذا، كذلك أكثر من ٦٠٪ من صادرات الأسلحة البريطانية تذهب إلى الشرق الأوسط. هذه الأسلحة تؤدي إلى استمرار النزاعات التي تقوم بها الأنظمة الغاشمة والمنظمات العنيفة. وقد أصبحت الإمارات التي تعد ثاني أكبر مستورد للأسلحة في الشرق الأوسط، واحدة من أكبر مستوردي الأسلحة في العالم ما بين عامي ٢٠١٢ : ٢٠١٦.

باعت بريطانيا صفقات أسلحة للإمارات بقيمة ٣٥٠ مليون جنيه إسترليني بين عامي ٢٠١٥ : ٢٠١٧. بالإضافة إلى أن الإمارات أصبحت تمتلك العديد من الاستثمارات العقارية في لندن. فعلى سبيل المثال فإن مبنى «مركز لندن إكسل» الذي يستضيف بانتظام معرض الأسلحة الدولي في لندن، هو ملك لدولة الإمارات، كما تقوم شركة «بي إيه إي سيستمز» التي تُعد واحدة من أكبر شركات الأسلحة في العالم أيضًا بتصدير أنظمة تعقب إلكتروني للإمارات. حتى إنه زُعم أن حكومة الإمارات ضغطت على الحكومة البريطانية لتتبنى موقفًا تجاه الإخوان المسلمين، وهددتها بتعليق صفقات السلاح[٤٣].

على الرغم من أن العديد من منتجي الأسلحة الغربيين توقفوا عن بيع الأسلحة للإمارات والسعودية بسبب الضغوط الخارجية الأخيرة على الإدارة السعودية والإماراتية فيما يتعلق بحرب اليمن، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا تواصل بيع الأسلحة لهذه البلدان. وقد بدأت وسائل الإعلام العالمية تنشر أخبارًا حول صعوبة مستقبل نظام السعودية والإمارات، وزادت الضغوط أكثر على الشركات التي تبيع الأسلحة لهذه الدول، بسبب الضغوط المتزايدة بعد مقتل «جمال خاشقجي» على يد السعوديين في إسطنبول في أكتوبر ٢٠١٨. وذكرت بعض الجماعات السياسية في بريطانيا أن الحكومة تصل لحد انتهاك حقوق الإنسان الدولي، عندما تمهد الطريق للشركات البريطانية لبيع الأسلحة لهذه الدول[٤٤].

كانت نصف صادرات صناعة الأسلحة البريطانية من نصيب المملكة العربية السعودية خلال عشر سنوات؛ من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٦. ولهذا السبب يعد السوق السعودي بمثابة ميناء مهم بالنسبة لشركات السلاح البريطانية. فوفقًا للخبراء فإنه – وفى حالة حدوث خلافات في المصالح بين الرياض ولندن وواشطن – من المستحيل أن يهدد السعوديون بوقف استيراد السلاح البريطاني والأمريكي؛ لأنهم إذا اتخذوا مثل هذا القرار، فإن الأسلحة التي سيحصلون عليها من روسيا والصين لن تُناسب أسلحتهم الحالية. ولذلك فإن القوة الصلبة للسعوديين مرتبطة بأنظمة الأسلحة البريطانية والأمريكية.

ومع ذلك فإن الحلفاء الغربيين يحتاجون أيضًا إلى وجود السعوديين في الشرق الأوسط. وهذا أمر له علاقة بأمن منطقة الشرق الأوسط؛ فالسعودية هي القوة التي تستطيع الولايات المتحدة وبريطانيا التعاون معها بخلاف إسرائيل في الشرق الأوسط الذي يزداد سوءًا كل يوم، وخاصة بعدما فقدت بريطانيا وأمريكا نفوذهما وسيطرتهما على المنطقة بعد غزو العراق. فاضطرت أمريكا للتعاون مع الرياض لمواجهة نفوذ

43 https://bit.ly/2C2c8gC.

44 *Reuters*., "France faces legal risks over Saudi, UAE arms sales - lawyers", 19 Mart 2018; *Financial Times*., "UK arms sales to Saudi Arabia break international law, say Lords", 16 Şubat 2019.

إيران المتزايد في الشرق الأوسط. ويعد النظام السعودي شريكًا استراتيجيًّا لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة للحلفاء الغربيين؛ لأنه يدعم المعارضة السورية ويحارب الجماعات المدعومة من إيران في اليمن، ويتعاون معهم في تبادل المعلومات الاستخباراتية؛ ولذلك فإن المشاكل الحالية بما في ذلك مقتل خاشقجي لن تضر بالعلاقات بين السعودية والولايات المتحدة وبريطانيا[٤٥].

قد يلعب الترابط والخلافات السياسية بين الشركاء الغربيين دورًا واضحًا في بيع الأسلحة لدول الشرق الأوسط. فيبدو أن قرار ألمانيا بوقف بيع الأسلحة للسعودية بعد مقتل خاشقجي يهدد المصالح البريطانية. ووفقًا لصحيفة الجارديان البريطانية فإن ألمانيا تحصل على فائدة أقل من بريطانيا وفرنسا ببيعها الأسلحة للسوق السعودية. وتعتمد الصناعة البريطانية على الصناعة الألمانية لأن أجزاءً من الطائرة «يوروفايتر تايفون» التي باعتها بريطانيا للسعودية أنتجت في ألمانيا، ولهذا السبب تسبب قرار برلين الأخير بإزعاج شديد في لندن. وقد تم تشكيل «اتحاد إم بي دي إيه» – الذي ينتج صواريخ «النيزك» للمملكة العربية السعودية – من قبل شركة «بي إيه إي سيستمز» البريطانية بنسبة ٣٧,٥٪ وشركة «إيرباص» التابعة لفرنسا بنسبة ٣٧,٥٪ وشركة «ليوناردو» الإيطالية بنسبة ٢٥٪. تباع الصواريخ التي ينتجها الاتحاد الذي يوظف ١٠,٥٠٠ عامل في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة للقوات الجوية والبرية والبحرية[٤٦].

وبسبب إنتاج ألمانيا للرءوس الحربية ولأنظمة إطلاق الصواريخ، فإن حظر التصدير الذي فرضته الحكومة الألمانية على السعودية سيوقف تسليم هذه الأسلحة. وهذا سيضر ضمنيًّا بنفوذ بريطانيا على الرياض. ولهذا السبب، أقام وزير الخارجية البريطاني «جيريمي هانت» –خلال زيارته لبرلين في فبراير الماضي لحضور محادثات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي – اتصالات دبلوماسية مع السلطات المختصة بصناعة الأسلحة في ألمانيا، وضغط على الحكومة الألمانية للتخلي عن قرارها. فوفقًا للادعاءات البريطانية فإن ألمانيا ستخسر ٢,٣ مليار يورو إذا لم تتخلَّ عن هذا القرار[٤٧]. ولذلك ترى الحكومة البريطانية أنه من المناسب دعم بيع الأسلحة للحكومة السعودية على الرغم من حرب اليمن وجريمة مقتل خاشقجي.

تقوم صناعة الدفاع البريطانية بتسويق خدمات الاستخبارات الإلكترونية والجوية والتكنولوجية في دول الشرق الأوسط، وتبيع أسلحتها للقوات المسلحة في هذه البلاد بمليارات الدولارات. وقد فتحت أمام شركات السلاح البريطانية السوق في بلاد مثل تركيا وسلطنة عمان في السنوات الأخيرة، على الرغم من أنها تحصل على أكبر مكسب من السوق السعودية والإماراتي. ومن وجهة النظر هذه، فإن السياسة البريطانية التي تحتفظ في وقتنا الحاضر بمصالحها في المنطقة بعد الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من أنها كانت تعد أكبر ممثل خارجي للشرق الأوسط في الماضي – تواصل تقديم الدعم المسلح لبلدان المنطقة التي لها دور نشط في مؤسساتها.

45 Hurst, Steven., "Why the West WON'T break ties with Saudi Arabia", *Daily Mail*. 17 Ekim 2018.

46 https://bit.ly/2VK0sGj.

47 *Guardian*. "Jeremy Hunt urges Germany to rethink Saudi arms sales ban", 20 Şubat 2019.

أما منافس الشركات الإنجليزية في المنطقة، فهو الشركات الأمريكية التي تعد أكبر مورِّد لسوق الأسلحة في الشرق الأوسط، تليها الشركات الروسية والفرنسية. ولكن النظام العالمي حيث تقود العولمة الدول والشركات للاعتماد المتبادل من خلال المصالح المشتركة في كافة المجالات يجعل صناعة الأسلحة البريطانية تواجه صعوبة في التصرف بشكل مستقل عن شركائها الأوروبيين. فطالما أن الصناعة الألمانية لا يمكنها التحكم في إرسال الأجزاء التي أنتجتها من أوروبا إلى الشرق الأوسط، فإن مبيعات الأسلحة البريطانية لديها القدرة على مواجهة الأزمة. وقد كانت المصالح المشتركة في صناعة الأسلحة وبيع الأسلحة للشرق الأوسط من بين الملفات التي تمت مناقشتها في مفاوضات بروكسل بين الحكومة البريطانية وقادة الاتحاد الأوروبي. ومن ناحية أخرى فقد بدأت بريطانيا في السنوات الأخيرة تتحكم في وجودها في الخليج الفارسي ليس فقط من خلال بيع الأسلحة، ولكن أيضًا من خلال فتح قواعد عسكرية لها في المنطقة. قررت بريطانيا التي ليس لها أية قاعدة عسكرية في الخليج منذ أكثر من أربعين عامًا إنشاء قاعدة لها في سلطنة عمان بعد إنشاء واحدة لها في البحرين عام ٢٠١٨[٤٨].

- فرنسا:

بما أن فرنسا بلد من بلاد البحر المتوسط، فإن لديها علاقات أقدم بكثير في الشرق الأوسط من الأنجلو – ساكسون. ولكن – واعتبارًا من بداية القرن التاسع عشر – كان وصول إنجلترا والولايات المتحدة للمنطقة في القرن العشرين بمثابة تراجع لفرنسا خلف هاتين الدولتين. اضطرت فرنسا التي احتلت لبنان وسوريا بعد الحرب العالمية الأولى أن تنسحب من المنطقة مع نهاية الحرب العالمية الثانية بعد خمسة وعشرين عامًا من الاستعمار. وبعد الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧، بدأت فرنسا تكتسب سمعة طيبة في العالم العربي، وأقامت علاقات جيدة مع دول المنطقة الغنية بالبترول. لدرجة أنها أصبحت واحدة من الدولتين اللتين لعبتا دورًا رئيسًا في سوق التجارة والاستثمار العسكري في العراق إلى جانب الاتحاد السوفيتي في السبعينيات ١٩٧٠. ونتيجة للاتصالات الوثيقة بين جاك شيراك رئيس وزراء فرنسا في ذلك الوقت مع صدام حسين، بدأ الفرنسيون في بناء منشأة نووية بالقرب من بغداد، ولكن إسرائيل قصفت المنشأة فيما بعد.

نال قطاع صناعة الأسلحة والطاقة الفرنسية أرباحًا ومصالح كثيرة خلال الحرب الإيرانية العراقية في الفترة بين ١٩٨٠ : ١٩٨٨. فباعت فرنسا التي دعمت العراق في هذه الحرب الأسلحة الثقيلة لها، مقابل حصولها على البترول من بغداد. وعندما انتهت الحرب في عام ١٩٨٨، بدأ الفرنسيون على الفور تأسيس العلاقات الدبلوماسية مع إيران وتنظيم العلاقات بين باريس وطهران[٤٩].

استمر نظام صدام الذي كان منفتحًا دائمًا مع الولايات المتحدة وإنجلترا بعد الحرب الباردة في تلقي الدعم من فرنسا؛ لأن فرنسا كانت منذ فترة طويلة تنظر بشكل مريب إلى السياسات التي تتبعها الولايات

48 İngiltere'nin Umman'da askeri üs kararını ilan eden resmî açıklama için bk. "UK cements position in Gulf with new joint base in Oman", https://bit.ly/2NOWZSw.

49 Styan, David., *France and Iraq: Oil, Arms and French Policy Making in the Middle East.* s. 173.

المتحدة وإنجلترا في الشرق الأوسط، كما أنها اقترحت مبادرات مختلفة في المواقف التي تعارضت مع مصالحها الشخصية[٥٠].

رأى الاستراتيجيون الفرنسيون ضرورة التخطيط لسياسة خارجية أكثر فاعلية بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣، وخلال فترة الربيع العربي في عام ٢٠١٠. فبالتأكيد ليس من قبيل الصدفة أن تترك فرنسا دورها الفعال في قيادة الناتو تحت قيادة «شارل ديغول» في عام ١٩٦٦، لتعود لموقعها السابق عام ٢٠٠٩. فتؤكد الخطة الاستراتيجية الجديدة على ضرورة اتخاذ خطوات جذرية لمستقبل أوروبا وفرنسا في الوقت الذي بدأت فيه إعادة التسليح وزعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بعد الإشارة إلى القوة النووية التي تضمن استقرار فرنسا وأمنها. وستبدأ فرنسا بموجب هذه الخطوات التمركز بقواتها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط خاصة.

وقد كان افتتاح فرنسا لقاعدة عسكرية في الخليج الفارسي في العام نفسه جزءًا من المنافسة العالمية الجديدة في الشرق الأوسط. وفقًا للخبر المنشور في جريدة الجارديان البريطانية حول القاعدة التي تم افتتاحها في الإمارات، فإن دخول فرنسا للخليج يعد تنافسًا عسكريًّا وتجاريًّا في المنطقة مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وأشار المقال إلى أن فرنسا ستواجه الولايات المتحدة في سوق الأسلحة الإماراتي، وأنه من اللافت للنظر أنها قد وقعت مبدأ مثل فتح قاعدة عسكرية في دولة لم تحتلها في التاريخ الاستعماري، وأنها فعلت ذلك في مستعمرة بريطانية قديمة. كما ناقش أيضًا رئيس الوزراء الفرنسي «ساركوزي» في زيارته للإمارات موضوع بيع الطائرات الفرنسية (رافال) للإمارات وبناء منشآت نووية وتمهيد الطريق للفعاليات الثقافية الفرنسية في البلاد[٥١].

حددت الخطة الاستراتيجية الفرنسية الجديدة الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق مصالح فرنسا التي تمتد من الخليج الأطلسي إلى الخليج الهندي. وبالتالي ووفقًا للسياسية الخارجية الفرنسية الجديدة ستأخذ فرنسا دورًا فعّالًا في قيادة حلف الناتو، وستحصل على مكان فعّال في مستقبل الشرق الأوسط[٥٢].

وتسعى فرنسا التي باعت طائرات «ميراج» للإمارات في الماضي لتلقى طلبات من الإمارات لشراء طائرات «رافال» التي تجد فرنسا صعوبة في بيعها. ولكن قطعت سلسلة فالكون طراز إف-١٦ F-16 Falcon التابعة لشركة «لوكهيد مارتن» الطريق أمام رافال Rafale في تجارة الأسلحة العالمية. وفي الأيام التي أقام فيها الأمريكان مركزًا لهم في قطر، وكانوا مستعدين لفرض أسلحتهم على الدول في الخليج بمئات المليارات من الدولارات، تقرَّب الفرنسيون أيضًا من دول المنطقة من أجل إتاحة الفرصة لأنفسهم. وفي عام ٢٠١٥ طلبت قطر ومصر ٢٤ طائرة «رافال» من شركة «داسو» الفرنسية.

50 Astier, Henri., "Iraq: the French connection", *BBC*. 23 Şubat 1998.

51 Chrisafis, Angelique., "France opens military base in UAE despite Iranian concerns", *Guardian*. 26 Mayıs 2009.

52 Saltmarsh, Matthew., "France Opens First Military Bases in the Gulf", *New York Times*. 26 Mayıs 2009.

سلكت العلاقات بين فرنسا والإدارة العسكرية التي وصلت إلى السلطة في مصر عقب انقلاب يوليو ٢٠١٣ مسارًا إيجابيًّا، وكان لهذا الوضع آثار إيجابية على مبيعات الأسلحة الفرنسية لمصر. وفي إطار الاتفاقيات بين البلدين في عام ٢٠١٥، طلبت القوات الجوية والبحرية المصرية طائرات وسفنًا حربية من صناعة الأسلحة الفرنسية. وبعد هذه الطلبات – وبينما كانت باريس تنتظر زيادة نفوذها في المنطقة – أثيرت بعض المشاكل مع تدخل الأمريكان؛ لأن منافس فرنسا في الأسلحة التي تباع لمصر هي الولايات المتحدة الأمريكية. ووفقًا للأخبار الواردة في الصحافة الفرنسية، فقد حدثت بعض الصعوبات عند تسليم الطائرات الفرنسية لمصر والإمارات، بسبب اعتماد صناعة الأسلحة الفرنسية على الشركات الأمريكية في المجالات التي تتعاون فيها مع الولايات المتحدة. والسبب الأهم لهذا الوضع هو رغبة الولايات المتحدة في منع انتشار فرنسا في سوق السلاح في الشرق الأوسط[٥٣].

بعد أن أوقفت الولايات المتحدة التي تعد أكبر مورد للأسلحة في مصر منذ السبعينيات شحن بعض الأسلحة إلى مصر بين ٢٠١٣ : ٢٠١٧، زادت فرنسا حصتها في السوق المصرية بنسبة ٣٧٪ في الفترة ما بين ٢٠١٣ : ٢٠١٧ متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية. فعقب المباحثات بين القاهرة وباريس في عام ٢٠١٤، بدأت الأسلحة الفرنسية تدخل مصر. وبعد أن استأنفت الولايات المتحدة صفقات السلاح في مصر مرة أخرى في عام ٢٠١٥، زادت الشركات الأمريكية صادراتها من الأسلحة في مصر[٥٤].

كان التحدي الأكبر بالنسبة لفرنسا عام ٢٠١٧ الذي واجهت فيه الولايات المتحدة في الخليج. جلست شركة الطاقة الفرنسية العملاقة «توتال» – التي أبدت اهتمامها بحقل الغاز جنوب فارس – على الطاولة مع إيران والصين بعد الحرب الباردة للحصول على الموارد الحفرية في المنطقة، معتمدين على الاتفاق النووي الذي تم توقيعه مع إيران عام ٢٠١٥. ونتيجة للمفاوضات فازت فرنسا بنصيب الأسد، وبدأت المصالح الفرنسية في الازدياد في المنطقة المذكورة.

ومقابل هذا الوضع الذي يُعد ضد مصالح شركات الطاقة الأمريكية بانسحاب حكومة دونالد ترامب حديثة العهد من الاتفاق النووي، وتم إنشاء لعبة جديدة في الشرق الأوسط. عبَّر الفرنسيون عام ٢٠١٧ عن عزمهم زيادة التعاون مع إيران بدعم من الاتحاد الأوروبي الذي أبدى ردة فعل تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت السعودية بدعم من الولايات المتحدة مشروعًا جديدًا باسم «صفقة القرن» تحت رعاية الإمارات وإسرائيل. والجدير بالذكر أيضًا أنه تم الإعلان عن المشروع في الذكرى المائة لإعلان بلفور في عام ١٩١٧. بيد أن دول الاتحاد الأوروبي قد اضطرت في الحلف الغربي إلى رفض الفرص التي توفرها معاهدة إيران النووية على الرغم من اعتراضها على الولايات المتحدة، بسبب أن الولايات المتحدة غيرت مواقف حلفائها وأدوارهم في إستراتيجية الشرق الأوسط الجديدة؛ وبالتالي تم عرقلة استثمارات فرنسا العملاقة ومنعها في إيران.

53 *La Tribune.,* "Rafale en Egypte: les Etats-Unis bloquent", 16 Şubat 2018.

54 *SIPRI Fact Sheet.*, "Trends in International Arms Transfers, 2017", Mart 2018.

بعد أكتوبر عام ٢٠١٨ اتخذت الحكومة الألمانية قرارًا بحظر بيع الأسلحة للسعودية حتى سبتمبر عام ٢٠١٩، وواجهت الشركات البريطانية والفرنسية هذا القرار ببيع أسلحتهم التي تم تجميع أجزائها من الصناعة الأوروبية إلى الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن صادرات ألمانيا من الأسلحة قد زادت بنسبة ١٣٪، بسبب مبيعاتها من الغواصات والأجزاء التي تصنعها والمطلوبة في جميع أنحاء العالم، فإنها تتعارض مع حلفائها الغربيين في الشرق الأوسط، وتطبق سياستها الخاصة في منع بيع أسلحتها المطورة للرياض. تعد فرنسا واحدة من أكثر الدول المنزعجة من هذه السياسة، بسبب أنها تعد أكبر حليف لألمانيا في الاتحاد الأوروبي[٥٥].

- روسيا:

صناعة الأسلحة الروسية التي امتدت خلال فترة الاتحاد السوفيتي من أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا، ومن أوروبا الشرقية إلى الشرق الأقصى – قد فقدت مكانتها القديمة المرموقة في التسعينيات، غير أنها انتعشت مرة أخرى خلال حكم «فلاديمير بوتين». والحال كذلك مع الإنفاق العسكري الروسي؛ حيث انخفض بسرعة مع نهاية الحرب الباردة، ولكن مع وصول بوتين للسلطة بدأ الإنفاق العسكري في الزيادة مرة أخرى[٥٦]. فسيطرت شركة «روسوبورونكسبورت» التي أسسها بوتين في عام ٢٠٠٠ على صادرات الأسلحة الروسية[٥٧]. وقد بدأت شركة «روستك» التي أُنشئت عام ٢٠٠٧ العمل بوصفها شركة محتكرة باسم الدولة لصناعة الدفاع الروسي وللأنشطة التكنولوجية المتطورة، وأُدمجت في شركة «روسوبورونكسبورت»[٥٨]. فبلغت صادرات شركة روستك من المعدات العسكرية ستة مليارات دولار في العام الذي تأسست فيه، وبعد عشر سنوات وفي عام ٢٠١٧ بلغت صادراتها ثلاثة عشر مليار دولار[٥٩].

بدأت شركة «يونايتد إيركرافت كوربوريشن» التي أنشئت عام ٢٠٠٦ في إنتاج الطائرات المصنعة في قطاع الطيران العسكري الروسي. وأُدمجت شركة «يونايتد إيركرافت كوربوريشن» في شركة روستك في عام ٢٠٠٨. وأعلنت روستك في عام ٢٠٠٨ أنها تعمل على الحفاظ على أرقام تصدير الأسلحة الذي حققته العام السابق، على الرغم من العمليات الاقتصادية التي شنتها الولايات المتحدة على روسيا[٦٠].

55 *Deutche Welle*., "Germany extends ban on arms sales to Saudi Arabia", 28 Mart 2019.

56 Sandler, Todd & Justin, George., "Military Expenditure Trends for 1960–2014 and What They Reveal", *Global Policy*. c. 7, Mayıs 2016.

57 *Moscow Times*., "Russia's Arms Exporter Sold $19Bln Worth of Weapons in 2018, Official Says", 1 Nisan 2018.

58 https://bit.ly/3glcKgf.

59 https://bit.ly/31HQvwL.

60 *Sputnik*., "Russia's Rostec to Keep Annual Arms Exports at $13 Bln Despite US Sanctions", 28 Nisan 2018.

فحققت روستك صادرات بقيمة تسعة عشر مليار دولار من الأسلحة خلال العام وفقًا لبعض البيانات[٦١]. وكانت أكبر الطلبيات التي أبقت الشركة على قيد الحياة تأتي من دول آسيا.

يمكن للسلاح الروسي إذا كان هناك صراع في أي مكان في العالم أن يجد بطريقة ما المشترين في تلك المنطقة فيتم شراؤه من قبل الدول، أو من الجهات الفاعلة الخارجة عن الدول. فبعض الطائرات في مخزون سلاح الجو الإيراني من طراز «سو وميج» روسية الصنع. والأسلحة الروسية المنتشرة إلى حد كبير في الشرق الأوسط اليوم، لم تصل بعد إلى إمكانات السوق الكبير لتستطيع المنافسة مع الأسلحة الأمريكية والبريطانية والفرنسية الموجودة في المنطقة الآن.

زادت الشركات الروسية مبيعاتها من الأسلحة منذ عام ٢٠١١. فتم إدراج عشر شركات روسية ضمن قائمة أفضل ١٠٠ شركة في معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام في عام ٢٠١٧. تمثل شركات الأسلحة الروسية هذه ٩,٥٪ من المبيعات في القائمة. ارتفعت حصة الروس في القائمة لـ ٣٧,٧ مليار دولار مسجلة ارتفاعًا بنسبة ٨,٥٪. تجاوزت مبيعات شركة «ألماز- ألتاي» - أكبر شركة لإنتاج الأسلحة في روسيا - ٨,٥ مليار دولار[٦٢]. وهكذا أصبحت روسيا ثاني أكبر مصدر للأسلحة في العالم بعد الولايات المتحدة.

مبيعات الأسلحة التي تسيطر عليها موسكو تساعد روسيا في الانتشار الدبلوماسي. فتتجه دول الشرق الأوسط للأسلحة الروسية في حالة وجود خلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تجارة الأسلحة أو القضايا السياسية. وقد قام بهذه الخطوة بعد تركيا في السنوات العشر الأخيرة كل من السعودية ومصر. الصين والهند أكبر عملاء لصناعة الأسلحة الروسية بعد الحرب الباردة وفي الوقت الحاضر. ومع ذلك فمن الواضح أن الروس في السنوات الأخيرة يعملون على توسيع أسواقهم في الشرق الأوسط. وتعد الجزائر وسوريا والعراق ومصر مشتري روسيا القدامى في الشرق الأوسط؛ والجدير بالذكر أنه في السنوات الأخيرة أصبحت تركيا أحد المشترين حيث طلبت شراء النظام الصاروخي «إس-٤٠٠»، كما أولت السعودية والإمارات وقطر اهتمامًا أيضًا بأنظمة صناعة الأسلحة والدفاع الروسية.

وباختصار، فإن أنظمة الدفاع الجوي الروسي «سلسة إس» تجذب انتباه دول الشرق الأوسط على عكس أنظمة «باتريوت» و«ثاد» الأمريكية. وقد تم التفاوض بين الروس والسعوديين على صفقة صواريخ «إس-٤٠٠» خلال زيارة الملك سلمان لموسكو في أكتوبر ٢٠١٧، ولكن خيَّمت على هذه الاجتماعات صفقة الأسلحة الأمريكية السعودية خلال زيارة ترامب للرياض في العام نفسه. ووفقًا للاتفاقية السعودية الروسية التي تم التوصل إليها في موسكو، فقد تم التخطيط لإنتاج بنادق الكلاشينكوف في المملكة العربية

61 ibid.

62 *SIPRI*., "Global arms industry: US companies dominate the Top 100; Russian arms industry moves to second place", op.cit.

السعودية[٦٣]، واستمرت المباحثات حول هذا الموضوع في عام ٢٠١٨.

أصبحت الجزائر أكبر سوق للأسلحة الروسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا) بتوقيعها عقدًا بقيمة ٥ , ١ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. وقد اشترت هذه الدولة (الجزائر) التي تحكمها سلطة عسكرية من روسيا ٢٨ طائرة حتى عام ٢٠٠٩، و١٦ طائرة مع الطلبية الجديدة التي بلغت ٩٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١١، و١٤ طائرة طراز «سو-٣٠ إم كى إي» مع الاتفاقية الأخرى التي تم توقعها عام ٢٠١٥، وقد تم تسليم معظم هذه الطائرات في عام ٢٠١٦. وطلبت شراء ٢٠٠ دبابة بقيمة مليار دولار في عام ٢٠١٤، وبالتالي اشترت الجزائر ٥٠٠ دبابة من روسيا منذ عام ٢٠٠٦.

وقد جلست العراق التي أصبحت تعتمد على الأسلحة الأمريكية منذ احتلال عام ٢٠٠٣ على الطاولة مع روسيا في عام ٢٠١٢، فكانت الاتفاقية التي وقعت بين البلدين وبلغت ٢ , ٤ مليار دولار واحدة من أكبر طلبات الأسلحة التي تلقتها روسيا من الشرق الأوسط. وعززت العراق نظامها الدفاعي الجوي عن طريق شراء ٩ طائرات «سو-٢٥» و١٢ قاذفة صواريخ متعددة الأسطوانات من طراز «توس-١» و٦ هيليكوبتر من طراز «مي-٢٨» و١٠ من طراز «مي-٣٥»، وأصبحت بذلك العميل الثاني لصناعة الأسلحة الروسية - بعد الهند -[٦٤]. وبينما كانت روسيا تتوسع بسوقها في العراق - الذي تحتله الولايات المتحدة - من ناحية، كانت من ناحية أخرى تعاني من خسائر مهمة بفقدانها بعض المناقصات الكبيرة من الهند أكبر زبائنها لصالح شركات الأسلحة الأمريكية[٦٥].

أصبحت مصر أيضًا التي كانت من عملاء صناعة الأسلحة الأمريكية بعد توقيعها معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل واحدة من العملاء الرئيسين لصناعة الأسلحة الروسية في الشرق الأوسط بعد عام ٢٠١٣. باعت روسيا لمصر ٤٦ طائرة، و٤٦ طائرة هليكوبتر، والعديد من المركبات المضادة للطائرات بموجب العقود التي تم توقيعها في عام ٢٠١٣، وعام ٢٠١٥ بقيمة ٥ مليار دولار، وبدأ تسليم أول الدفعات في عام ٢٠١٧[٦٦].

باعت روسيا أسلحة بكميات كبيرة لإيران قبل فرض عقوبات الأمم المتحدة، ولكن عندما زادت العقوبات ضد إيران، أعلنت روسيا أنها لن تتلقى طلبات شراء أسلحة جديدة من إيران بعد استكمال الطلبات الحالية. ومن المتوقع افتتاح سوق أسلحة كبير في المنطقة في حالة رفع الحظر المفروض على بيع الأسلحة لإيران في عام ٢٠٢٠، عملًا بقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ بشأن العقوبات الاقتصادية المفروضة

63 *Russia Today*., "Saudi Arabia to produce Russian Kalashnikovs under new deal", 5 Ekim 2017.

64 Borisov, Timofey., "Russian arms exports in the Middle East", Russia's return to the Middle East Building sandcastles?, *ISSUE*. ed. Popescu, Nicu & Secrieru Stanislav., European Union Institute for Security Studies, *Chaillot Papers*. July 2018, Paris, s. 40.

65 Bershidsky Leonid., "Trump Is Winning, Putin's Losing in Global Arms Sales", *Bloomberg*. 12 Mart 2019.

66 Borisov, Timofey., op.cit., s. 40.

في الأمم المتحدة على إيران وبموجب اتفاقيات الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي مع إيران في عهد أوباما. تنتظر روسيا الفرصة الآن لاستغلال هذا السوق[٦٧].

فخلاف ذلك – وفقًا لبعض التحليلات – ستنخفض حصة روسيا في سوق الأسلحة في الشرق الأوسط أمام تحركات ترامب الجذرية التي تمهد الطريق لصناعة الأسلحة الأمريكية. وزادت صناعة الأسلحة التي توفر نصف مليون وظيفة في أوروبا من إنتاجها بسبب التنسيق بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بينما كانت كل التطورات الأخيرة تعمل ضد روسيا. فتجني روسيا حوالي ١٥ مليار دولار سنويًّا من صادرات الأسلحة وفقًا للبيان الذي أصدرته الحكومة الروسية في عام ٢٠١٩. وفي مقابل ذلك تذهب أكثر من نصف صادرات الأسلحة الأمريكية للشرق الأوسط، في حين أن حصة روسيا في المنطقة تبلغ حوالي ١٦٪. ومع تغيير الحكومة أيضًا في الجزائر مؤخرًا، أصبح غير واضح ما سيحدث لحصة روسيا في هذا البلد[٦٨].

تعتمد روسيا بشكل كبير في قوتها الاقتصادية على قطاع الطاقة وصناعة الأسلحة، وركزت في السنوات الأخيرة على استثماراتها العملاقة في مناطق شرق البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأسود، وبحر البلطيق، وبحر أوخوتسك. وفي الوقت نفسه تستهدف الجهات الفاعلة العالمية أيضًا استثمارات الطاقة الكبرى في هذه المناطق. فتتابع موسكو التطورات المهمة في شرق أوروبا، والشرق الأوسط، والشرق الأقصى بوصفها مسألة «مصلحة قومية». ثمة تعاون في بعض المناطق بين شركات الطاقة الروسية والشركات العالمية والأوساط المالية، في حين توجد منافسة في بعض المناطق الأخرى.

ويتم التأكيد على إمكان ظهور الصين بوصفه قطبًا جديدًا ضد الولايات المتحدة في الربع الثاني من القرن الحادي والعشرين، ومناقشة احتمالية تقدم روسيا في الصدارة في حال وجود عالم متعدد الأقطاب. وإن لم تستطع روسيا إيجاد فرصة لتكون قطبًا جديدًا من خلال إمكاناتها ونظامها المالي الحالي، فهي تعمل على تقويم الفرص في هذه المناطق عن طريق بيع أسلحتها لدول الشرق الأوسط وإفريقيا من ناحية، ومن ناحية أخرى تبحث عن طرق للحصول على نفوذ في أمن الطاقة في أوروبا. وقد احتلت روسيا مكانًا في خطوط الطاقة الحفرية (النفطية) القادمة من شرق أوروبا في السنوات العشر الماضية وحققت هذا بقوتها العسكرية، فيلاحظ أنها تحاول إقامة دبلوماسية جديدة من خلال التقرب من الدول العربية الغنية التي تنافسها في سوق الطاقة النفطية عن طريق تجارة الأسلحة. ومن اللافت للنظر أن دول الخليج الفارسي بدأت تظهر اهتمامها بصناعة الأسلحة الروسية في الوقت الذي يتم فيه التشكيك في مستقبل قيادة الولايات المتحدة للنظام العالمي.

يبدو أن روسيا قادرة على تطوير تقاربها مع الدول العربية في الخليج بعد إيران عن طريق تجارة الأسلحة

67 ibid., s. 42.

68 Bershidsky Leonid., op.cit.

باعتمادها على العلاقات بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وعلى سياسات الحلفاء الغربيين مع الشرق الأوسط. فإذا تم دمج هذا مع المشروع الصيني B&R[٦٩] الممتد من الشرق إلى الغرب، يمكن أن تكسر شراكة روسيا مع الصين في قطاع الأسلحة حدود النفوذ الأمريكي في الخليج وإن لم يحدث ذلك على الفور. من المحتمل أن تقرر بريطانيا وفرنسا اللتان تقفان بجانب الولايات المتحدة في العديد من القضايا ضد روسيا – متى سيسحبان دعمهما للولايات المتحدة في الخليج من خلال النظر في تطور الصين. ووسط كل هذه التطورات فإن على روسيا إما أن ترجع عن وعودها للبريطانيين في عام ١٩٠٧ مرة أخرى، وتتخلى عن دخولها لسوق الدول العربية في الخليج في مقابل حصولها على حصتها في السوق الإيرانية، أو ستبدأ لأول مرة في تاريخها في الخليج الفارسي بداية من الربع الثاني من القرن الحادي والعشرين؛ لأنه يبدو أن تقاسم الطاقة في هذه المنطقة لن يكون ممكنًا إلا في ظل صفقات الأسلحة التي تُنفَّذ.

خاتمة:

إن الاحتلال والحروب الداخلية، والسياسة العدوانية لإسرائيل، والسياسة العدائية بين إيران والدول العربية التي تحدث بهدف تشارك الموارد النفطية ومشاركة البناء السياسي للشرق الأوسط من جديد، كل ذلك يرسم خطوط توتر رئيسة في المنطقة. تكافح قوات المليشيات المسلحة الخارجة عن الدول في المنطقة للاستيلاء على مساحات واسعة، وتجد جميع أنواع منظمات العنف في هذه المنطقة طريقها للحياة بسهولة. الطبيعة المتغيرة للعلاقات بين الجهات الخارجية والجهات المحلية في الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط، تفرض نفسها بطرق مختلفة مع كل توتر. وفي هذه البيئة التي تتسم بالتعقيد وعدم الوضوح تصبح منطقة الشرق الأوسط جغرافيًّا جذابة جدًّا لتجارة الأسلحة.

تحتل صناعة الأسلحة الأمريكية الصدارة في سوق الشرق الأوسط تليها بريطانيا وفرنسا. وعلى الرغم من أن جميع الدول في المنطقة تنفق أموالها على التسلح، فإن السعودية والإمارات تخصصان جزءًا كبيرًا من عائداتهما النفطية للأسلحة المستوردة من الغرب. إن تبعية الحكومة لشركات السلاح والطاقة تُؤثر في العلاقات الدبلوماسية بين دول الشرق الأوسط والدول دائمة العضوية في الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، فإن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن المسئولين عن حفظ السلام العالمي هم من بين أول ست دول الذين يتحكمون في تجارة الأسلحة في العالم، وهذه الحقيقة تشكل تناقضًا خطيرًا في هذا الموضوع. وبعبارة أخرى؛ فإن الجهات الفاعلة التي تقرر مسألة الحرب والسلام في العالم الجديد هي الجهات نفسها التي تنتج وتبيع أكثر من نصف الأسلحة في العالم.

تتنافس الدول المستوردة للأسلحة في الشرق الأوسط فيما بينها، في حين أن الدول المصدرة للأسلحة للمنطقة في منافسة منفصلة أيضًا فيما بينها. ويتسبب تردد الولايات المتحدة في بيع بعض الأسلحة التقليدية

٦٩ مشروع **B&R** الصيني أو ما يُعرف **بمبادرة الحزام والطريق**: هو مبادرة صينية قامت على أنقاض طريق الحرير في القرن التاسع عشر من أجل ربط الصين بالعالم، لتكون أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية (المترجم).

مثل الطائرات والصواريخ لحلفائها في الشرق الأوسط - باستثناء إسرائيل - في اتجاه هذه الدول نحو الأسلحة البريطانية والفرنسية والروسية، مما يخلق معركة في السوق بين الدول المنتجة للأسلحة. وفي الواقع فقد اتجهت تركيا لأنظمة «إس-٤٠٠»؛ لأنها رفضت شراء الأسلحة من الولايات المتحدة بسبب الخلافات السياسية التي حدثت في السنوات الأخيرة. ومن ناحية أخرى فإن الإمارات التي تتمتع بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة تظهر اهتمامًا بنظام الأسلحة الروسي في الوقت نفسه الذي تتفاوض فيه على طائرات طراز «إف-٣٥».

إن الدولارات النفطية المتدفقة من الشرق الأوسط للدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، تعود من هؤلاء الأعضاء إلى دول الشرق الأوسط في شكل توريد السلاح. وكأن توفير النفط والغاز في دول الشرق الأوسط يعني توفير السلاح في الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. فالصادرات النفطية في دول الشرق الأوسط لا توفر عمالة كبيرة، في حين أن صادرات الأسلحة تشكل عمالة كبيرة في البلدان الصناعية المتقدمة، وتتسبب الأسلحة المباعة في كوارث إنسانية في المناطق المصدرة إليها.

ستعمل مجموعات المصالح الرئيسة التي تغذيها هذه الحالة القائمة بالطبع على عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وحقيقة كون مجموعات المصالح هذه تتكون من دول دائمة العضوية في مجلس الأمن، يضعف آمال البشرية في السلام؛ لأن قطاع الأسلحة في البلدان الصناعية الكبرى والعمالة في هذا القطاع أصبح يعتمد على استمرار الحروب في منطقة الشرق الأوسط، مما يشكل وضعًا ضد الإنسانية جمعاء.

يمكن القول - إذًا - إن مبيعات الأسلحة تتم لنوعين من الدول في الشرق الأوسط من وجهة نظر تجارة الشركات العالمية مع الدول في هذه المنطقة، وهي: الدول التي تخوض حربًا على حدودها، والدول الغنية بالمواد الحفرية التي تصدرها من أراضيها. وإذا حصلت دول شرق البحر المتوسط مثل تركيا ومصر وقبرص وإسرائيل على دخل كبير من موارد الطاقة في المنطقة في السنوات المقبلة، فسيكون احتمال فرض الغرب مبيعات أسلحتها الكبرى على هذه الدول ما يزال قويًّا. بالإضافة إلى أن عدم انتهاء بيئة الصراع في سوريا واليمن والعراق وليبيا وزيادتها، يدفع جميع دول الشرق الأوسط لتخصيص جزء أكبر من ميزانيتهم للتسلح.

صادر عام ٢٠٢٢ عن مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر
الآراء الواردة بالدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، ويمنع نقل هذه الدراسة أو نسخها أو ترجمتها أو أي جزء منها إلا بإذن مسبق من المركز
info@arkan-srp.com

أركـان للدراسات والأبحاث والنشر

Arkan for Studies Research and Publishing